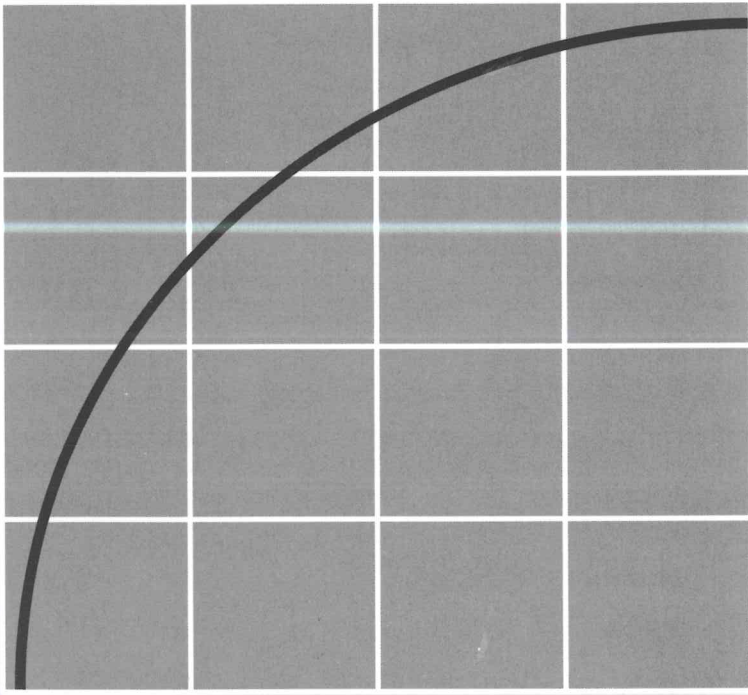


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2016 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2016 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم جزئي من:



فلسطين للتنمية
Palestine For Development

كانون الثاني، 2016

تقديم

يسرنا أن نضع بين يدي القارئ العدد الثالث والأربعون من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2015. بالإضافة إلى البيانات الدورية التي يعرضها المراقب، يحتوي هذا العدد على خمسة صناديق تتناول مواضيع اقتصادية واقتصادية- اجتماعية تم اختيارها بعناية لتتطرق إلى بعضاً من الاهتمامات التي برزت في هذه الفترة محلياً وإقليمياً كما عكستها تقارير ودراسات ومقالات في نشرات ودوريات متخصصة.

نستشف من الأعداد التي صدرت من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي حتى الآن أن هذه التجربة قد استمرت لأكثر من عقد من الزمان. في بدايات ماس، قبل عقدين ونيف، كان المراقب الاقتصادي يصدر سنوياً والاجتماعي كل سنتين، أي أنه كان هناك فصل بين الاقتصادي والاجتماعي. إذاً، تغير نمط الإصدار مع مضي الوقت بنتيجة التقييم والتطوير. ويدرك القارئون على إصدار المراقب الآن أن الوقت قد حان لإجراء تقييم لتجربة الفترة الماضية، وبخاصة السنين الخمس الأخيرة، بهدف تطوير هذا الإصدار بما يخدم احتياجات المهتمين بشكل أوفى، وبخاصة في النواحي التحليلية. لذا، وبينما يستمر العمل على إصدار العدد القادم الذي يغطي الربع الأخير لعام 2015 بنفس الأسلوب الذي اتبعناه حتى الآن، سنبدل جهدنا للعمل في نفس الوقت على تقييم المراقب وتطويره، لعل ذلك ينعكس في الأعداد اللاحقة، وسنكون سعيدين وشاكرين أيضاً لتلقي أية ملاحظات نقدية في هذه الأثناء لمساعدتنا في مسعانا هذا.

عزام الشوا
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
1	1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد
1	2-1 بنية الناتج المحلي الإجمالي
2	3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016
7	2- سوق العمل
7	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
10	2-2 البطالة
12	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
13	4-2 الأجر وساعات العمل
14	5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
16	صندوق 2: سكان الأراضي الفلسطينية: انخفاض الخصوبة لم يحل دون زيادة السكان
19	3- المالية العامة
20	1-3 الإيرادات العامة والمنح
22	2-3 النفقات العامة
23	3-3 الفائض/العجز المالي
24	4-3 تراكم المتأخرات
24	5-3 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)
25	6-3 الدين العام الحكومي
26	صندوق 3: عدادات الدفع المسبق: مالها وما عليها!
30	4- القطاع المصرفي
30	1-4 جانب الأصول (الموجودات)
32	2-4 جانب المطلوبات
34	3-4 مؤشرات أداء المصارف
35	4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض
36	5-4 نظام المدفوعات
37	6-4 الانتشار المصرفي
37	7-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة
38	8-4 بورصة فلسطين
40	5- مؤشرات الاستثمار
40	1-5 تسجيل الشركات

42	2-5 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية
43	3-5 استيراد الإسمنت
43	4-5 تسجيل السيارات
44	5-5 النشاط الفندقي
45	صندوق 4: إنتاج الزيتون: في الوسط بين الشلتونية والماسية!
47	6- الأسعار والقوة الشرائية
47	1-6 أسعار المستهلك
48	2-6 أسعار المنتج والجملة
48	1-2-6 الرقم القياسي لأسعار الجملة
48	2-2-6 الرقم القياسي لأسعار المنتج
49	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
49	4-6 الأسعار والقوة الشرائية
50	7- التجارة الخارجية
50	1-7 الميزان التجاري
51	2-7 ميزان المدفوعات
52	3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي
53	صندوق 5: صادرات برامج الحماية الإلكترونية تعوّض انخفاض صادرات الأسلحة من إسرائيل
54	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2014

الملخص التنفيذي

الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بشكل طفيف بمقدار 0.5% خلال نفس الفترة.

المالية العامة: تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من العام 2015، مقارنة بالربع السابق بنحو 18.6% ليلعب نحو 4 مليار شيكل، ويعود الانخفاض جزئياً إلى ارتفاع مبلغ تحويلات المقاصة في الربع الثاني نتيجة إعادة تسديد إسرائيل آنذاك لمبالغ المقاصة التي كانت قد احتجزتها في الربع الأول. وترافق هذا مع تراجع المنح والمساعدات الدولية إلى مستويات هي الأدنى منذ سنوات لتصل إلى أقل من نصف مليار شيكل (نحو 12% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح). من ناحية ثانية انخفض الإنفاق الحكومي الكلي (جاري وتطويري) ليلعب نحو 3.6 مليار شيكل. وقد حقق الرصيد الكلي للموازنة (أساس نقدي) بعد المنح والمساعدات فائضاً بمقدار 392 مليون شيكل خلال الربع الثالث 2015. ولكن، عند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (546.1 مليون شيكل) إلى الرصيد الجاري على الأساس النقدي (فائض بنحو 29.8 مليون شيكل) يظهر أنّ الرصيد على أساس الالتزام كان يعاني خلال الربع الثالث من عجز يعادل حوالي 516.3 مليون شيكل. من جهة ثانية تراجع الدين العام للحكومة الفلسطينية نهاية الربع الثالث 2015 بأقل من 1% ليلعب 8.8 مليار شيكل، وهو ما يعادل 17.5% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 0.3% خلال الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع السابق ليلعب حوالي 12.5 مليار دولار. وفي جانب الخصوم بقيت بنوده مستقرة على حالها في الربع الثالث 2015. كما بقيت أيضاً نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات على حالها. أمّا صافي أرباح البنوك فقد ارتفعت بمقدار 4.2 مليون دولار بين الربعين الثالث والثاني 2015 لتصل إلى 36.4 مليون دولار، علماً بأنّ الفرق بين متوسط فائدة الإقراض والإيداع بين الربعين ارتفعت على عمليتي الدولار والدينار الأردني ولكنها انخفضت، وإن بشكل ضئيل، على عملة الشيكيل. **بورصة فلسطين:** بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 61 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2015، بارتفاع مقداره 26%

يتناول هذا العدد من "المراقب" التطورات في أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2015. كما يضم عدداً من الصناديق التي تعالج مواضيع مرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يلي تلخيص لأبرز النقاط التي يتناولها هذا العدد:

الناتج المحلي الإجمالي: وصل الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 1.9 مليار دولار (بأسعار 2004 الثابتة) في نهاية الربع الثالث من العام 2015. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثاني 2015 (1.7% في الضفة و2.7% في غزة)، وارتفاعاً بنسبة 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. أما فيما يتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثالث من العام 2015 فلقد بلغت 433.0 دولار، وهي أقل بنسبة 2.6% مقارنة مع الربع السابق، وأعلى بنسبة 6.4% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2014. وعند تناول الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يظهر استمرار وجود هوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، إذ بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2015 نحو 125% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.5% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2015، وارتفع بنسبة 7.6% بين الربع الثالث 2015 والمناظر له من العام 2014 ليصل إلى 947 ألف شخص. وتوزع هؤلاء بين 59.5% في الضفة، و28.5% في غزة و12.0% يعملون في إسرائيل والمستعمرات. ويُشغّل القطاع العام 21.5% من إجمالي العمالة (36.5% في قطاع غزة). كما ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 2.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 27.4% خلال الربع الثالث 2015. وجاء الارتفاع هذا نتيجة ارتفاع ملحوظ للغاية في معدل البطالة في الضفة الغربية (بمقدار 3.3 نقطة مئوية)، وارتفاع في قطاع غزة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. طرأ انخفاض على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بلغ 2.5% بين الربعين الثالث والثاني من العام 2015، وارتفاع ملحوظ على متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة بنحو 2.6%. كما ارتفع متوسط

بنسبة 11.7%. أما بالنسبة إلى الميزان الجاري في ميزان المدفوعات فلقد بلغ العجز نحو 586.3 مليون دولار خلال الربع. ويمثل هذا ارتفاعاً في العجز بنسبة 61% تقريباً بالمقارنة مع الربع الثاني 2015. ولقد تم تمويل عجز الميزان الجاري من الحساب الرأسمالي والمالي (دين على الاقتصاد) بمقدار 459.6 مليون دولار.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثالث من العام 2015 نحو 5,959 مليون دولار. شكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.8% فقط، في حين استقطعت استثمارات الحافظة 18.6%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,721 مليون دولار، شكّل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 52.0%. أما رصيد الدين الخارجي على فلسطين فلقد بلغ حوالي 1,595 مليون دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 5 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني. ونورد فيما يلي تلخيصاً لأبرز محتويات الصناديق:

صندوق 1: آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016: يتناول الصندوق التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول آفاق النمو والمشاكل التي تواجه النمو الاقتصادي في دول المينا. صدر هذا التقرير في أواخر العام 2015، ويتوقع التقرير معدلات النمو والمرهونة في تحسّن النشاط الاقتصادي. حيث اقتربت التوقعات بعدم يقين كبير بسبب الصراعات القائمة وأسعار النفط المتغيرة. ويوضّح استفادة اقتصاديات الدول المستوردة للنفط نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، بالإضافة إلى إنجازها إصلاحات اقتصادية وارتفاع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. ولقد ارتفعت نسبة النمو المتوقعة في دول المينا المستوردة للنفط إلى نحو 4% في 2015 و2016. ولكن ما زال هناك حاجة إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لتوفير فرص عمل كافية ورفع مستويات المعيشة بقدر كبير. إذ أنّ النمو بنسبة 5% على المدى المتوسط لن تكون كافية لتحقيق تخفيض كبير في معدلات البطالة. وعرض الصندوق مجموعة مواضيع خاصة تخللت التقرير، منها، التنبؤ بالتغيرات في تحولات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى دولهم الأم

عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2015 عند 484.68 نقطة، متقدماً بـ 6.31 نقطة عن إغلاق الربع السابق

مؤشرات الاستثمار: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2015 نحو 340 شركة، وهذا أقل بمقدار 78 شركة مقارنة مع الربع السابق، وأعلى بمقدار 29 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2015 حوالي 39 مليون دينار أردني، بانخفاض بنسبة 39% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة إلى رخص الأبنية خلال الربع الثالث من العام 2015، فلقد بلغ عددها 2,225 رخصة حيث سجلت انخفاضا بنسبة 5.1% مقارنة مع الربع السابق. انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين في الربع الثالث من العام 2015 بمقدار 8.7% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2015.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثالث من العام 2015 بنسبة 0.04% مقارنة بالربع الثاني من العام 2015، كما سجّل ارتفاعاً بنسبة 0.88% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع الطفيف خلال الربع الثالث على خلفية ارتفاع أسعار خدمات التعليم بنسبة 1.20%، وأسعار الخدمات الطبية بنسبة 0.71%، كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.67%، على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 2.06%. أما فيما يتعلق بالقوة الشرائية للدولار، وهي التي تربط بين تغير الأسعار (التضخم) بالشيكل وبين تبدل سعر صرف الدولار (والدينار) فلقد هبطت في الأراضي الفلسطينية بنحو 0.85% خلال الربع الثالث 2015 مقارنة بالربع السابق. أما عند المقارنة مع الربع المناظر من عام 2014 فإنّ القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار تحسنت بنحو 8.45%. هذا بالطبع على افتراض أنّ كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع "المرصودة" 1,064 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2015. وتولد هذا من ارتفاع الواردات السلعية عن الربع السابق بنسبة 0.5% بينما سجلت الصادرات السلعية انخفاضاً

الفقيرة والمهمشة من الكهرباء بالترافق مع تركيب لعدادات مسبقة الدفع كما نصت عليه خطة التنمية الوطنية 2011-2013.

صندوق 4: إنتاج الزيتون: في الوسط بين الشلتونية والماسية! يستعرض الصندوق واقع قطاع الزيتون في فلسطين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية. يبين الصندوق التذبذب في الإنتاج السنوي للزيتون منذ العام 2004 وأنّ التماوج تضاعف قليلاً في السنوات الأخيرة وأخذ الإنتاج منحى مستقر نوعاً ما. ويتطرق الصندوق إلى المشاكل التي تواجه هذا القطاع سواء بتأثير الاحتلال (جدار الفصل الذي عزل أكثر من 40 ألف دونم في مناطق مصنفة أمنياً، ومع وجود الأراضي القريبة من المستوطنات مما نتج عنه عدم تمكّن عدد كبير من السكان من قطف ثمار الزيتون، فضلاً عن قطع وتدمير العديد من الأشجار)، بالإضافة إلى المشاكل الإنتاجية والتسويقية. ويركز على المشكلة التسويقية الكامنة بغياب التقييم الدولي المحايد لجودة زيت الزيتون الفلسطيني، إذ لم يتم حتى الآن تقييم جودة الزيت الفلسطيني من قبل مجلس الزيت العالمي.

صندوق 5: صادرات برامج الحماية الإلكترونية تعوض انخفاض صادرات الأسلحة من إسرائيل: تناول الصندوق مقالة صادرة في مجلة "الإيكونومست" عن ازدهار إنتاج وتصدير تقنيات وبرامج الحماية للحواسيب والإنترنت في إسرائيل. وتطرق إلى أنّ قيمة صادرات الصناعة التقنية هذه تجاوزت صادرات الأسلحة في العام 2014. وذلك نتيجة انخفاض صادرات إسرائيل من الأسلحة مقابل ارتفاع قيمة صادرات برامج الأمن والحماية والرقابة الإلكترونية بالتزامن مع ازدياد الوعي بأهمية الحماية من تسرب المعلومات وهجوم الفيروسات. وتتطرق المقالة في النهاية إلى تخوّف بعض رجال الأعمال الإسرائيليين من أن يكون هذا الازدهار مجرد فقاعة فارغة من فقاعات النشاطات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت.

بالعلاقة مع التراجع في أسعار النفط، والتكاليف الاقتصادية للحروب الأهلية في المنطقة.

صندوق 2: سكان الأراضي الفلسطينية: انخفاض الخصوبة لم يحل دون زيادة السكان: يدرس هذا الصندوق زيادة السكان في الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن. ويذكر أنّ نمو السكان يتحدد بعاملين، صافي الزيادة الطبيعية للسكان وصافي الهجرة. ويقاس صافي النمو الطبيعي بمعدل المواليد مطروحاً منه معدل الوفيات. ويعكس معدّل الخصوبة الاتجاه العام لمعدل المواليد. انخفض معدل الخصوبة على مر العقود الماضية بشكل مستمر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين طرأ انخفاض طفيف فقط على معدل الوفيات. هذا يعني أنّ عدد السكان، بتأثير النمو الطبيعي، ظلّ في ازدياد في الأراضي الفلسطينية على الرغم من انخفاض الخصوبة بشكل حاد. أمّا فيما يتعلق بصافي الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية، فإنّ غياب الأرقام الدقيقة حولها من مركز الإحصاء الفلسطيني، لأسباب يتناولها الصندوق، اضطرنا إلى استخدام تقديرات من البنك الدولي. وتقيد هذه التقديرات أنّ صافي الهجرة كان موجباً في الفترة 1991-2000، وبلغ 105 آلاف شخص. ولكن الحال انقلب في الفترة اللاحقة وأصبح سالباً بمقدار 324 ألف شخص خلال 2000-2015. ويقدر مركز الإحصاء أنّ عدد سكان الضفة والقطاع ازداد بمقدار الضعف تقريباً بين 1991 و2014، وكان ينمو على معدل سنوي بسيط يبلغ 3.5%.

صندوق 3: عدادات الدفع المسبق: مالها وما عليها! يبحث الصندوق في مدى فعالية وتأثير تركيب عدادات الدفع المسبق (للمياه بشكل خاص) على معضلة صافي الإقراض، ويلاحظ أنّ العدادات التي تم تركيبها لم تؤد حتى الآن إلى تقليص في فاتورة "صافي الإقراض". ويعرض الصندوق وجهة نظر كل من المؤيدين والمعارضين لتركيب هذه العدادات والأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف، كما يلاحظ عدم وجود دراسة تقييمية شاملة للنتائج التي توصّلت سياسة الدفع المسبق إليها وإذا ما حقق النظام فعلاً الأهداف التي وضع من أجلها. هذا، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتغطية جزئية لاحتياجات العديد من الأسر

1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2015 انخفضاً بمقدار 2.6% (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) مقارنة بالربع الثاني من العام 2015، وارتفاعاً بمقدار 6.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. وتوزع هذا بين نمو بمقدار 1.3% في الضفة الغربية، ونمو بمقدار 29.0% في قطاع غزة (انظر الجدول 1-1).

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2015 بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2015. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 9.6% في الربع الثالث 2015 مقارنة بالربع الثالث 2014. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2015			2014			النشاط الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	
1,921.9	1,959.3	1,852.0	7,463.4	1,874.8	1,754.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,476.3	1,501.5	1,431.6	5,754.3	1,472.1	1,419.7	- الضفة الغربية*
445.6	457.8	420.4	1,709.1	402.7	334.4	- قطاع غزة
433.0	444.7	423.4	1,737.4	431.6	406.8	ن.م.ج للفرد (دولار)
565.5	578.9	555.6	2,269.3	574.8	558.1	- الضفة الغربية*
243.8	252.7	233.9	971.1	225.7	189.0	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.
بيانات أرياح 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

مئوية. كما طرأ انخفاض في حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.9 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة قطاع الأنشطة المالية والتأمين بمقدار 0.1 نقطة مئوية. (انظر الجدول 1-2).

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، بين الربع الثالث 2015 والربع المناظر من العام 2014، فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 1.6 نقطة مئوية، وارتفاع في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 0.8 نقطة

جدول 1-2: التوزيع المنوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2015			2014			النشاط الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	
3.0	3.5	3.3	3.8	4.4	3.0	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
13.5	13.4	13.6	14.8	14.1	15.0	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.6	التعدين واستغلال المحاجر
10.5	10.6	10.7	11.7	11.4	12.1	الصناعات التحويلية
1.7	1.6	1.6	1.7	1.5	1.4	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.8	0.7	0.8	0.8	0.7	0.9	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
7.6	8.6	7.0	7.3	7.3	6.8	الإنشاءات
17.1	18.0	18.8	17.7	17.0	16.1	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
1.8	1.9	2.0	1.7	1.9	1.5	النقل والتخزين
4.0	3.9	4.0	3.6	3.9	3.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.2	5.9	5.9	5.9	5.9	6.2	المعلومات والاتصالات
20.3	19.6	20.0	20.8	19.8	21.2	الخدمات
0.9	1.0	0.8	0.9	1.0	0.5	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4.5	4.3	4.6	5.1	4.2	4.7	الأنشطة العقارية والإيجارية
1.5	1.2	1.4	1.3	1.4	1.2	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.7	0.7	0.6	0.5	0.4	0.6	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
6.7	6.7	7.0	7.3	7.0	7.9	التعليم
3.2	3.1	3.3	3.4	3.4	3.8	الصحة والعمل الاجتماعي
0.6	0.6	0.4	0.5	0.6	0.6	الفنون والترفيه والتسليه
2.2	2.0	1.9	1.8	1.8	1.9	أنشطة الخدمات الأخرى
12.6	12.6	12.6	13.0	13.2	14.1	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-2.7	-2.6	-2.7	-2.3	-2.5	-2.5	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
7.8	7.1	6.7	5.8	6.3	6.4	الرسوم الجمركية
8.7	8.0	8.7	7.8	8.6	8.2	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات
- الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP = C + I + G + X - M)

يعرض الجدول التالي قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكوّنة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2014 والعام 2015. على ضوء المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

الربع الثالث 2015	الربع الثالث 2014	مليار دولار
1.89	1.61	الاستهلاك الخاص
0.39	0.28	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
0.52	0.58	الاستهلاك الحكومي
0.38	0.33	الصادرات
(1.26)	(1.05)	الواردات (-)
1.92	1.75	الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الأرقام أنّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتتاليين (بمقدار 9.6%) جاء أساساً من ارتفاع الاستهلاك الخاص بمقدار 13.3%، وارتفاع الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت) بمقدار 39.8% وارتفاع التصدير بمقدار 14.4%. في حين انخفض الاستهلاك الحكومي بمقدار 9.6%. يعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أعلى من التفصيل.

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار

2015			2014			فئة الاستخدام
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	
2,411.2	2,269.6	2,176.7	8,819.6	2,244.6	2,246.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
1,793.8	1,636.0	1,602.5	6,462.7	1,648.0	1,590.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
524.6	535.6	473.7	2,030.7	498.3	580.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
92.8	98	100.5	326.2	98.3	75.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
386.2	457.6	339.5	1,415.30	355.1	276.3	التكوين الرأسمالي الإجمالي
448	516.5	408.6	1,641.80	422.5	365.6	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
340.7	405.2	308.1	1,219.30	320	268.1	- المباني
107.3	111.3	100.5	422.5	102.5	97.5	- غير المباني
-61.8	-58.9	-69.1	-226.5	-67.4	-89.3	التغير في المخزون
0	0	0	0	0	0	صافي الممتلكات القيمة
-874.6	-750.1	-697.7	-2,765.0	-690	-709.6	صافي الصادرات من السلع والخدمات
387.5	456.7	398.6	1,461.10	427.4	338.8	الصادرات
341.8	407.4	361.3	1,287.10	387.8	306.7	- السلع
45.7	49.3	37.3	174	39.6	32.1	- الخدمات
1,262.10	1,206.80	1,096.30	4,226.10	1,117.40	1,048.40	الواردات
1,160.90	1,110.30	996.6	3,820.20	1,019.00	945.5	- السلع
101.2	96.5	99.7	405.9	98.4	102.9	- الخدمات
-0.9	-17.8	33.5	-6.5	-34.9	-58.9	صافي السهو والخطأ
1,921.90	1,959.30	1,852.00	7,463.40	1,874.80	1,754.10	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الهادفة للربح. ولقد شهد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي تراجعاً حاداً بين الربعين المتناظرين بلغ 9.6% في حين نما الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار 13.3%.

ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) بنحو 39.8% بين الربعين الثالث من العام 2015 والثالث 2014.

ارتفاع العجز في صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بمقدار 23.3% بين الربعين المتناظرين ليصل إلى 874.6 مليون دولار، على الرغم من الزيادة الحادة في قيمة الصادرات (بنحو 14.4%).

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2015. ولقد تم تمويل زيادة الإنفاق على الإنتاج من فائض الواردات على الصادرات (عجز في الميزان التجاري)، وهو الفائض الذي بلغ 45.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث من العام 2015 بين 74.4% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و21.8% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين ذهب الباقي (3.8%) لإنفاق المؤسسات غير

صندوق 1: آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016

نشر صندوق النقد الدولي في أواخر العام 2015 تقريره السنوي عن آفاق النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول "المينا" MENA). وتوقع التقرير أن النمو الكلي في 2015 في منطقة "المينا" سيبلغ 2.3%، وهذا أقل بحوالي نقطة مئوية عن توقعات الصندوق الصادرة في أيار 2015. ومن المؤمل أن يتحسن النشاط الاقتصادي ليصل النمو إلى 3.8% في العام 2016، بسبب التحسن المرتقب في أداء اقتصاد إيران، وبعض التعافي في إنتاج النفط وصادراته، ومع افتراض التراجع في حدة الصراعات الإقليمية. غير أن أوجه عدم اليقين الإقليمية الناشئة عن الصراعات المعقدة في العراق وليبيا وسوريا واليمن كبيرة. وأكد التقرير أن تحسن الآفاق الاقتصادية على أساس دائم يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية مكثفة.

البلدان المصدرة للنفط

عكست أسعار النفط المنخفضة تأثيرها على النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. فقد هبطت أسعار النفط من حوالي 110 دولار للبرميل في تموز 2014 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في نهاية العام. ويتوقع أن يطرأ ارتفاع بسيط على أسعار النفط في السنوات الأربع القادمة، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط سعر برميل النفط إلى 63 دولاراً بحلول عام 2020. وتوقع التقرير استمرار تذبذب إنتاج النفط في البلدان المتأثرة بالصراعات، وسيؤدي انخفاض إيرادات تصدير النفط في بلدان المنطقة المصدرة للنفط ككل -المقدر بحوالي 360 مليار دولار في عام 2015- إلى تحول فائض الحسابات الخارجية إلى عجز. ويتوقع أن تسجل معظم دول المينا النفطية عجزاً في موازنتها. أما بالنسبة للتضخم، فقد انخفضت المعدلات في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة المينا. ومن الجدير بالإشارة إلى تباين التأثيرات الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط ما بين الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وغير الأعضاء.

الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

سوف تشهد هذه الدول تراجع رصيد حسابها الجاري، ويتحول من فائض قدره 15% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى عجز قدره 0.25% في 2015. ومن المتوقع أن يتفاهم العجز في العام 2016 ليصل إلى 2.5%. وعلى المدى المتوسط، في حال تحقق توقع تعافي أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة، فمن المتوقع أن تعود دول المجلس لتحقيق فائض في الحساب الجاري بمقدار 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن على المدى القصير، يتوقع تباطؤ النمو لهذه الدول بما لا يتجاوز 4% لعامي 2015 و2016 وذلك بانخفاض قدره 1.75 نقطة مئوية عن 2014. وفي المتوسط تشير التوقعات إلى تحسن الأرصدية الأولية غير النفطية في دول المجلس. ويتوقع التقرير أيضاً انخفاض التضخم قليلاً في منطقة مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 2.4%.

الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

سوف تشهد هذه الدول تفاقم العجز في حسابها الجاري ليصل إلى 8.75% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، ويتوقع أن ينخفض العجز في 2016 ليصل إلى حوالي 7.2%. على المدى المتوسط، يتوقع تحسن رصيد الحساب الجاري ليسجل فائضاً بنحو 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مرهون بتعافي أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة. وتوقع التقرير بقاء الناتج المحلي

الإجمالي عام 2015 على حاله. وبافتراض عودة الأوضاع الأمنية في البلدان المتأثرة بالصراعات وتخفيف العقوبات على إيران، توقع الصندوق تحسن النمو للعام 2016 وما بعده بحيث تتسارع وتيرة النمو ليصل إلى حوالي 5%. وأما بالنسبة للتضخم، يتوقع بقاء التضخم ثابتاً في حدود 15% في إيران (بعد أن كان 35% في 2013)، وذلك عن طريق تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. ولكن وتيرة التضخم ستشهد تسارعا في الجزائر وفي اليمن.

◆ البلدان المستوردة للنفط

شهدت اقتصاديات هذه الدول نمواً ضعيفاً طوال السنوات الخمس الماضية. وقد أدى الركود إلى استمرار مستويات مرتفعة من البطالة. وتستفيد حالياً هذه البلدان من انخفاض أسعار النفط وما أنجزته من إصلاحات اقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، فقد ارتفعت نسبة النمو المتوقع إلى نحو 4% في 2015 و2016، ولكن بالمقابل، تقلص جزء من زخم التعافي بسبب التداعيات الناجمة عن الصراعات. ولكن التحسن المالي العامة، والتحسين في بيئة الأعمال، وتخفيف القيود المالية أدى إلى البدء في تحسين مستوى الثقة.

انخفض التضخم بنحو نقطتين مؤبنتين ليصل إلى نحو 8% في 2015، ويعود جزء من ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وأدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع دخل الأسر الحقيقي المتاح للإنفاق. ويتوقع استمرار تراجع التضخم في 2016، وإن كان بدرجة طفيفة، تماشياً مع استمرار التراجع في أسعار المواد الغذائية.

حتى في ظل أوجه التحسن الذي تحقق في الفترة الأخيرة، لا تزال مواطن الضعف كبيرة وتحول دون زيادة الثقة، حيث وصل الدين العام إلى مستويات مستقرة مؤخراً لكنه لا يزال مرتفعاً (يتراوح بين 90% و140% في مصر والأردن ولبنان).

هناك حاجة إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لتوفير فرص عمل كافية ورفع مستويات المعيشة بقدر كبير. فنسبة النمو المتوقعة بمعدل 5% على المدى المتوسط لن تكون كافية لتحقيق تخفيض كبير في معدلات البطالة. وفي ظل الظروف الراهنة فإن تخفيض نسبة البطالة إلى مستوى المتوسط البالغ 6% في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى سوف يقتضي تحقيق معدل النمو يفوق 7% سنوياً على المدى المتوسط. وتعمل معظم الحكومات على كبح معدلات العجز المالي التي يتوقع انخفاضه بنحو نقطتين مؤبنتين في المتوسط خلال الفترة القادمة وتحقيق استقرار في نسبة الدين العام إلى أقل من 65% في نصف بلدان المنطقة.

جدول 1: مؤشرات اقتصادية مختارة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

*2016	*2015	2014	2013	2012	
					• دول المينا
3.8	2.3	2.6	2.1	5.0	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)
4.7-	4.0-	6.1	11.0	13.0	- الميزان الجاري (% من ن.م.ا)
10.1-	11.8-	2.8-	0.8	3.7	- الموازنة (% من ن.م.ا)
5.8	6.4	6.7	10.3	10.0	- التضخم (معدل نمو سنوي)
					• دول المينا المصدرة للنفط**
3.8	1.8	2.6	1.9	5.9	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)
4.3-	3.4-	8.9	15.2	17.3	- الميزان الجاري (% من ن.م.ا)
11.1-	12.7-	0.8-	4.2	7.3	- الموازنة (% من ن.م.ا)
5.1	6.0	5.8	10.4	10.4	- التضخم (معدل نمو سنوي)
					• دول المينا المستوردة للنفط***
4.0	3.8	2.4	2.8	2.0	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)
5.9-	5.9-	5.7-	7.3-	8.4-	- الميزان الجاري (% من ن.م.ا)
6.9-	8.6-	9.7-	10.4-	8.6-	- الموازنة (% من ن.م.ا)
7.8	7.9	10.0	10.1	8.6	- التضخم (معدل نمو سنوي)

*أرقام متوقعة

** دول المينا المصدرة للنفط: الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

*** دول المينا المستوردة للنفط: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، وتونس (باستثناء سوريا).

وتخلل التقرير عدد من الصناديق بمواضيع مختلفة نختار منها التالي:

تقدير التكاليف الاقتصادية للصراعات: قدر هذا الصندوق الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها الشعوب التي تعاني من الصراع في منطقة "المينا". والتي تتلخص جملتها بانخفاض رأس المال البشري والمادي وتدمير البنية التحتية والمصانع. هذا بالإضافة إلى خلق اضطرابات في أساليب الإنتاج وطرق التجارة والتي تتسبب أيضاً في إضعاف الثقة. والفئة الأكثر تضرراً هم الفقراء. وللصراعات أيضاً آثار سلبية ملحوظة على الاقتصاد الكلي، إذ تشير التقديرات إلى تراجع الناتج بحوالي 2.25 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط في البلدان التي عانت من صراع خلال السنوات الخمس الماضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول المجاورة للدول التي تعاني من الصراعات سينخفض فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. يضاف لكل ذلك تأثير النزاعات على التضخم الذي ينعكس سلباً على الاستثمار الأجنبي.

أوقات عصيبة للدول "الواهنة" (Fragile States) في المنطقة: يتحدث الصندوق عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان "الواهنة" (المصدرة والمستوردة للنفط) والبالغ عددها 7 دول، 4 منها منذ أكثر من عقد من الزمن، ومن بينها الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والتي تم إضافة ليبيا وسوريا واليمن إليها في السنوات الأخيرة. والعامل المشترك المسبب في ضعف هذه البلدان هو نظم الحوكمة الضعيفة والمؤسسات السياسية الاقتصادية "غير التضامنية". والآثار الاقتصادية لذلك تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم في المتوسط لها بشكل أعلى من البلدان غير القريبة من الانهيار. وفي ظل هذا التدهور، تزيد صعوبة التعافي الاقتصادي جزاءً ما أصاب رأس المال البشري والبنية التحتية من دمار. ودعا الصندوق من أجل حل هذه المعضلة، إلى التركيز على بناء توافق في الآراء السياسية واستعادة الأمن والسلام، ودعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز بناء القدرات والمؤسسات (بما في ذلك تعزيز مؤسسات المالية العامة والشفافية والمساءلة).

أسعار النفط وتحويلات العاملين من مجلس التعاون الخليجي إلى المشرق العربي وباكستان واليمن: يسعى هذا الصندوق الى توقع تأثير التراجع الحالي في أسعار النفط على تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى دولهم الأم. وتوصل إلى أن تأثير هذا على المدى القريب من المرجح أن يكون محدوداً نظراً لأن تراجعاً طفيفاً فقط طرأ على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تلك البلدان (بلغ النمو حوالي 3.8% في السنة في 2015-2016). أما على المدى المتوسط، فإن التأثير سيعتمد على وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة انخفاض أسعار النفط. فإذا تمت عمليات تصحيح تلك الأوضاع بوتيرة أسرع من المتوقع، أو فرضت ضريبة على تحويلات العاملين (والتي تم طرح اقتراحات حولها من المجلس) فقد يؤدي هذا إلى بطء وتراجع في تدفق تحويلات العاملين.

شاركت في تحرير هذا الصندوق سلام صلاح

2- سوق العمل

1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2015 في الأراضي الفلسطينية 45.8% مقارنة مع 45.0% في الربع المناظر من العام 2014 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنحو 67 ألف عامل بين الربعين المتناظرين، وانخفاضها بمقدار 24 ألف (بنسبة 2.5%) بين الربعين الثالث والثاني من العام 2015 (انظر الجدول 2-2).

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2014-2015 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	47.2	46.4	46.3	46.4	46.6	45.6	46.2	46.1
قطاع غزة	44.8	45.2	42.8	44.9	44.4	45.5	44.9	45.3
الضفة والقطاع	46.3	46.0	45.0	45.8	45.8	45.6	45.7	45.8
ذكور								
الضفة الغربية	73.8	73.4	73.6	72.9	73.4	72.2	72.6	72.6
قطاع غزة	68.5	69.0	66.0	69.5	68.2	70.7	68.8	71.2
الضفة والقطاع	71.9	71.8	70.8	71.6	71.5	71.7	71.2	72.1
إناث								
الضفة الغربية	19.8	19.0	18.3	19.2	19.1	18.3	19.1	18.8
قطاع غزة	20.5	20.8	19.0	19.7	20.0	19.7	20.9	18.8
الضفة والقطاع	20.1	19.7	18.5	19.4	19.4	18.8	19.6	18.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2014-2015

مكان العمل	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
القوة البشرية (ألف)	2,708	2,728	2,754	2,777	2,742	2,801	2,824	2,848
القوى العاملة (ألف)	1,254	1,254	1,239	1,273	1,255	1,276	1,291	1,304
عدد العاملين (ألف)	926	926	880	936	917	950	971	947
الضفة الغربية (%)	59.9	61.1	62.4	61.0	61.1	59.6	60.4	59.5
قطاع غزة (%)	28.2	27.0	25.7	27.7	27.2	28.7	28.0	28.5
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.7	11.6	12.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2015، مستوعباً 66.6%، وكذلك الأمر في قطاع غزة حيث يشغل القطاع الخاص أكثر من نصف العاملين هناك. ولكن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة تفوق نظيرتها في الضفة الغربية (36.5% مقارنة مع 15.5% فقط).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2014-2015 (%)

القطاع	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
فلسطين								
قطاع عام	22.9	22.4	23.5	22.9	22.9	21.5	21.5	23.2
قطاع خاص	62.2	62.7	61.5	62.5	62.3	63.8	63.4	61.6
قطاعات أخرى	3.0	3.0	3.1	3.3	3.1	3.1	3.1	3.5
إسرائيل ومستوطنات	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.6	12.0	11.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية								
قطاع عام	15.9	15.6	15.8	16.5	16.0	15.1	15.5	16.8
قطاع خاص	65.7	66.4	66.5	66.3	66.2	67.4	66.6	65.0
قطاعات أخرى	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7	1.3	1.1	1.8
إسرائيل ومستوطنات	16.6	16.3	16.0	15.6	16.1	16.2	16.8	16.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة								
قطاع عام	40.5	40.7	45.7	39.6	41.5	37.8	36.5	38.9
قطاع خاص	53.6	52.8	47.0	52.8	51.7	54.4	55.4	53.3
قطاعات أخرى	5.9	6.5	7.3	7.6	6.8	7.8	8.1	7.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية والمنطقة لأربع الأعوام 2014-2015 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
الضفة الغربية								
صاحب عمل	6.7	6.5	7.1	7.1	7.4	7.6	8.1	6.6
يعمل لحسابه	18.6	19.5	18.8	20.4	19.5	20.3	19.0	20.6
مستخدم بأجر	67.6	66.9	66.1	64.2	64.6	63.8	65.5	64.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.1	7.1	8.0	8.3	8.5	8.3	7.4	8.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة								
صاحب عمل	7.5	7.6	3.7	3.8	3.9	3.0	3.8	3.5
يعمل لحسابه	18.8	20.2	15.9	17.1	17.3	13.8	14.4	13.7
مستخدم بأجر	64.8	63.5	77.2	75.2	75.7	79.3	77.3	77.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.9	8.7	3.2	3.9	3.1	3.9	4.5	5.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
فلسطين								
صاحب عمل	4.5	3.5	6.2	6.2	6.4	6.3	6.9	5.7
يعمل لحسابه	18.3	17.6	18.1	19.5	18.9	18.5	17.7	18.6
مستخدم بأجر	74.6	76.1	69.0	67.3	67.7	68.2	68.9	68.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	2.8	6.7	7.0	7.0	7.0	6.5	7.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

من العام 2015. ويبين الجدول 2-5 انخفاضاً في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجه بمقدار 0.9 نقطة مئوية خلال هذه الفترة (انخفاض 0.7 نقطة في الضفة و1.5 نقطة في قطاع غزة)، في حين ارتفعت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في فلسطين بمقدار نصف نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. كما شهدت نسبة العاملين في قطاع الخدمات ارتفاعاً أيضاً بلغ نصف نقطة مئوية في فلسطين مقارنة مع الربع السابق (ارتفعت بمقدار 0.7 في الضفة الغربية بالمقابل انخفاضها بمقدار 0.6 نقطة مئوية في القطاع).

أما فيما يتعلق بالحالة العملية، يشير الجدول (2-4) إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بمقدار 0.7 نقطة مئوية بين الربعين الثالث والثاني من العام 2015. وجاء هذا نتيجة ارتفاع النسبة في الضفة الغربية بمقدار 1.7 نقطة مئوية وانخفاضها في قطاع غزة بمقدار نقطتين مئويتين. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع غزة بمقدار 0.6 نقطة مئوية خلال الربع الثالث والثاني من العام 2015.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والثاني

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2014-2015 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
فلسطين								
الزراعة والصيد والحراجه	10.2	11.2	9.3	10.8	10.4	8.7	9.1	8.2
محاجر وصناعة تحويلية	12.4	12.8	12.7	12.4	12.6	12.6	13.3	13.9
البناء والتشييد	14.9	15.0	16.0	15.1	15.3	14.9	15.2	15.7
التجارة والمطاعم والفنادق	21.1	20.2	19.4	20.0	20.2	21.4	20.9	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	5.7	5.1	5.0	5.9	5.4	5.9	5.8	5.8
خدمات وغيرها	35.7	35.7	37.6	35.8	36.1	36.5	35.7	36.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجه	10.6	11.7	10.5	11.5	11.1	8.9	10.0	9.3
محاجر وصناعة تحويلية	15.3	15.6	15.5	15.3	15.4	15.5	16.5	17.0
البناء والتشييد	19.7	19.8	21.1	20.2	20.2	19.8	19.4	20.5
التجارة والمطاعم والفنادق	21.5	20.5	19.9	20.5	20.6	22.0	21.0	20.0
النقل والتخزين والاتصالات	5.3	4.8	4.6	5.4	5.0	5.3	5.3	4.7
خدمات وغيرها	27.6	27.6	28.4	27.1	27.7	28.5	27.8	28.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجه	9.4	10.0	5.8	9.0	8.6	8.2	6.7	5.2
محاجر وصناعة تحويلية	4.9	5.3	4.7	4.8	4.9	5.3	5.2	6.2
البناء والتشييد	2.6	2.2	1.3	1.8	2.0	2.5	4.2	3.8
التجارة والمطاعم والفنادق	20.2	19.5	18.3	18.6	19.2	20.0	20.5	20.7
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	6.0	6.1	7.4	6.6	7.4	7.1	8.4
خدمات وغيرها	56.3	57.0	63.8	58.4	58.7	56.6	56.3	55.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في فلسطين في الربع الثالث 27.4% مرتفعاً بنحو 2.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. وجاء الارتفاع هذا نتيجة ارتفاع ملحوظ للغاية في معدل البطالة في الضفة الغربية (بمقدار 3.3 نقطة مئوية)، وارتفاع في قطاع غزة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، فلقد انخفض المعدل بمقدار 1.6 نقطة مئوية كحصيلة لانخفاضه في الضفة بمقدار نصف نقطة مئوية وانخفاضه في القطاع بنحو 4.7 نقطة مئوية (انظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2014-2015 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
فلسطين								
ذكور	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9	22.8	21.0	23.7
إناث	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9	41.8
المجموع	26.2	26.2	29.0	26.5	26.9	25.6	24.8	27.4
الضفة الغربية								
ذكور	15.9	13.2	16.7	15.2	15.2	14.4	12.7	16.0
إناث	27.1	26.9	29.6	26.0	27.4	24.4	26.2	29.3
المجموع	18.2	16.0	19.2	17.4	17.7	16.3	15.4	18.7
قطاع غزة								
ذكور	37.4	40.1	43.5	39.6	40.1	37.9	36.3	37.4
إناث	52.4	59.3	61.5	54.3	56.8	55.2	59.5	63.3
المجموع	40.8	44.5	47.4	42.8	43.9	41.6	41.5	42.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثالث 2015 ما يلي: \diamond أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.9% وهذا يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2014-2015 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
كلا الجنسين								
24-15	42.1	41.2	46.8	44.5	43.6	41.0	38.7	42.9
34-25	29.4	31.0	32.2	29.8	30.6	29.2	28.9	32.2
44-35	14.9	14.4	16.6	13.5	14.8	14.1	13.5	14.5
54-45	13.9	14.1	17.1	14.8	15.0	12.6	12.8	13.5
+55	12.7	12.0	9.2	8.3	10.6	11.6	12.3	11.8
المجموع	26.2	26.2	29.0	26.8	26.9	25.6	24.8	27.4
ذكور								

الفئات العمرية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
24-15	38.9	36.8	42.7	41.4	39.9	37.6	33.5	38.8
34-25	21.8	23.0	24.5	22.9	23.0	22.8	21.7	24.4
44-35	13.9	12.6	16.3	12.9	13.9	13.6	11.8	13.1
54-45	15.3	15.6	18.7	16.0	16.4	13.5	13.8	14.5
+55	15.3	13.9	11.0	9.7	12.5	13.4	14.3	13.8
المجموع	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9	22.8	21.0	23.7
الإناث								
24-15	60.1	64.0	66.4	60.3	62.8	58.0	62.1	63.2
34-25	51.0	54.8	55.8	50.5	53.0	49.0	49.6	55.4
44-35	18.9	20.7	17.8	15.7	18.2	16.2	20.1	20.2
54-45	8.8	8.5	10.1	9.7	9.2	8.6	7.8	9.2
+55	2.9	3.9	0.3	1.7	2.3	1.9	2.9	2.0
المجموع	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9	41.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

بينما بلغ 19.8% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. كما بلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 52.4% بينما ينخفض إلى 5.8% عند اللواتي لم يحصلن على أي تعليم (انظر الجدول 2-8).

أن البطالة، سواء عند الذكور أو عند الإناث تزداد مع ارتفاع سنوات التعليم. وهذه الظاهرة المقلقة للغاية كانت تقتصر على الإناث في السنوات الماضية، ولكنها الآن باتت صحيحة على الذكور أيضاً: بلغ معدل البطالة 13.0% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم،

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2014-2015 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
كلا الجنسين								
0	15.7	10.0	18.2	18.6	15.3	13.7	17.6	9.8
6-1	25.3	24.8	29.5	23.8	25.8	21.4	26.6	28.1
9-7	23.0	23.0	27.3	25.2	24.6	24.8	22.4	24.6
12-10	23.5	22.8	25.7	24.3	24.1	25.0	20.5	23.7
+13	30.9	32.2	33.2	30.0	31.6	27.8	29.7	32.4
المجموع	26.2	26.2	29.0	26.5	26.9	25.6	24.8	27.4
ذكور								
0	27.5	22.8	30.3	32.2	28.1	25.2	25.3	13.0
6-1	29.2	28.4	32.5	26.7	29.2	23.2	29.0	30.7
9-7	24.5	23.7	28.7	26.8	25.9	25.6	23.1	25.2
12-10	24.1	23.0	26.5	24.8	24.6	24.8	20.2	24.0
+13	18.8	18.9	19.7	18.9	19.1	17.8	17.6	19.8
المجموع	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9	22.8	21.0	23.7

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
0	6.0	0.0	4.6	4.1	3.6	2.2	8.1	5.8
6-1	5.8	5.1	9.1	6.8	6.5	9.9	10.3	7.9
9-7	9.1	15.0	10.9	9.4	11.1	16.8	14.7	15.2
12-10	17.7	20.7	16.1	19.3	18.6	27.2	23.2	20.9
+13	49.7	52.4	53.3	47.1	50.6	44.0	48.7	52.4
المجموع	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9	41.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 49.6% خلال الربع الثالث 2015. تلتها نسبة العاطلين من خريجي العلوم الاجتماعية والسلوكية إذ بلغت 42.9%. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 42.4%. (انظر جدول 9-2)

يسجل الجدول 9-2 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين عاطلين وعاملين. ارتفعت نسبة العاطلين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في الربع الثالث 2015 إلى 35.7% بارتفاع ملحوظ عن النسبة في الربع السابق (31.4%). سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى

جدول 9-2: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2015-2014 (%)

التخصص	الربع الثالث 2015		الربع الثاني 2015		الربع الثالث 2014	
	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون
علوم تربوية وإعداد معلمين	49.6	50.4	47.6	52.4	50.9	49.1
علوم إنسانية	38.9	61.1	35.6	64.4	35.9	64.1
العلوم الاجتماعية والسلوكية	42.9	57.1	35.6	64.4	39.3	60.7
الصحافة والإعلام	42.4	57.6	37.4	62.6	42.6	57.4
الأعمال التجارية والإدارية	31.8	68.2	30.4	69.6	32.6	67.4
القانون	-	-	14.3	85.7	18.2	81.8
العلوم الطبيعية	39.1	60.9	26.9	73.1	45.8	54.2
الرياضيات والإحصاء	40.1	59.9	34.0	66	36.8	63.2
الحاسوب	32.6	67.4	26.8	73.2	25.8	74.2
الهندسة والمهن الهندسية	27.0	73.0	24.1	75.9	34.5	65.5
العلوم المعمارية والبناء	25.6	74.4	23.0	77	27.3	72.7
الصحة	24.8	75.2	18.7	81.3	28.1	71.9
الخدمات الشخصية	28.0	72.0	17.9	82.1	43.5	56.5
باقي التخصصات	32.6	67.4	27.5	72.5	23.3	76.7
المجموع	35.7	64.3	31.4	68.6	35.7	64.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

2-4 الأجر وساعات العمل

إسرائيل والمستعمرات بشكل طفيف بمقدار 0.5% خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.9% وبنسبة 5.8% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. بينما انخفض بنحو 9.3% في قطاع غزة بين الربعين المتناظرين (انظر الجدول 2-10).

بلغ متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية 92.9 شيكل (63.4 شيكل في قطاع غزة) في الربع الثالث 2015. ولكن الأجر الوسيط كان أقل من هذا بشكل ملحوظ (انظر الجدول 2-10). ولقد طرأ انخفاض على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بلغ 2.5% بين الربعين الثالث والثاني من العام 2015، مقابل ارتفاع ملحوظ عليه في قطاع غزة بنحو 2.6%. كما ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2015-2014

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثالث 2014				
الضفة الغربية	44.3	22.6	91.2	80.0
قطاع غزة	38.1	23.8	69.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.0	189.2	180.0
المجموع	42.9	22.3	107.4	90.0
الربع الرابع 2014				
الضفة الغربية	43.4	22.9	91.4	80.0
قطاع غزة	37.2	24.0	66.1	56.5
إسرائيل والمستوطنات	41.9	19.8	194.2	192.3
المجموع	41.6	22.6	101.9	84.6
العام 2014				
الضفة الغربية	44.1	22.5	90.9	80.0
قطاع غزة	37.7	23.9	63.9	54.1
إسرائيل والمستوطنات	42.6	20.0	187.5	180.0
المجموع	42.4	22.4	101.8	84.6
الربع الأول 2015				
الضفة الغربية	43.0	21.9	94.2	83.3
قطاع غزة	37.0	22.6	61.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	40.9	18.8	196.4	192.3
المجموع	40.9	21.6	103.0	84.6
الربع الثاني 2015				
الضفة الغربية	44.2	22.6	95.3	80.0
قطاع غزة	37.1	23.3	61.8	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.1	19.6	199.1	200.0
المجموع	41.7	22.2	104.7	84.6
الربع الثالث 2015				
الضفة الغربية	43.9	22.7	92.9	80.0
قطاع غزة	37.0	23.4	63.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	38.4	19.1	200.1	200.0
المجموع	41.0	22.2	105.2	84.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة¹

43.5% (270 شاغراً). يليه قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 37% (230 شاغراً)، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته تقريباً 19.5% (121 شاغراً).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 44%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة نحو 14% لكل منهما. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته حوالي 28%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 78%، في حين كان الطلب على درجة الدبلوم 9%، الماجستير فأعلى 7%، ثانوية عامة فأقل 6%. (انظر جدول 2-11).

شهد الربع الثالث من العام 2015 الإعلان عن 621 وظيفة شاغرة في الأراضي الفلسطينية، بانخفاض بنسبة 23.6% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 38.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك 37 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أنّ الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أنّ كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون².

استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2015 بنسبة

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2014، والربع الثاني والربع الثالث 2015

	الربع الثالث 2015			الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2014	
	تموز	آب	أيلول	المجموع		
حسب القطاع						
القطاع الخاص	101	73	96	264	414	270
القطاع العام	24	28	69	85	137	121
المنظمات غير الحكومية	56	49	125	464	460	230
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	27	9	48	98	96	84
وسط الضفة	74	69	131	417	647	274
جنوب الضفة	37	12	38	88	171	87
قطاع غزة	43	60	73	210	97	176
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	14	8	20	88	77	42
بكالوريوس	156	128	201	584	741	485
دبلوم	6	12	38	91	124	56
أقل من ذلك	5	2	31	50	69	38
المجموع						
	181	150	290	813	1,011	621

المصدر: قام "ماس" بتجميعها من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

¹ قام "ماس" بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

² تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 37%، يليه الطلب على العلوم التطبيقية بنسبة 21%، ثم الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 19%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 11%، والتخصصات والمهن الأخرى 12%. (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث 2015

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
65	20	4	1	27	11	2	علوم طبية وصحية
117	32	9	5	33	20	18	علوم إنسانية واجتماعية
131	16	18	5	11	47	34	علوم تطبيقية
232	42	10	5	35	101	39	علوم إدارية واقتصادية
76	4	3	2	10	47	10	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
621	114	44	18	116	226	103	المجموع

المصدر: قام "ماس" بتجميعها من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

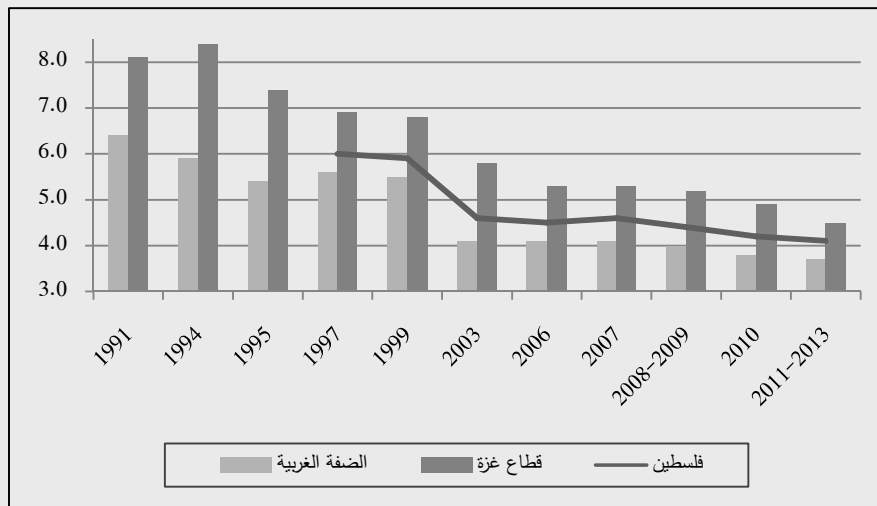
صندوق 2: سكان الأراضي الفلسطينية: انخفاض الخصوبة لم يحل دون زيادة السكان

تعتمد زيادة السكان في أي بلد من البلدان على عاملين أساسيين، صافي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة. ويتم حساب صافي الزيادة الطبيعية بطرح عدد الوفيات من عدد المواليد خلال الفترة المدروسة. أما صافي الهجرة فهو حاصل عدد المهاجرين إلى داخل البلاد مطروحاً منه عدد المهاجرين إلى الخارج خلال فترة معينة. ومن الواضح أنّ كلاً من صافي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة يمكن مبدئياً أن تكون أعداداً سالبة. سنتناول في هذا الصندوق تطور عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن، مع التركيز على العوامل التي كانت وراء التحولات في عدد السكان، بالإضافة إلى اتجاهات صافي الهجرة الخارجية.

معدل الخصوبة

تتحدد الزيادة الطبيعية في عدد السكان بمعدل الخصوبة لدى الإناث ومعدل الوفيات. ويُعرّف معدّل الخصوبة الكلية بأنه متوسط عدد المواليد الأحياء لكل أنثى خلال فترة حياتها الإنجابية. وتشير الإحصاءات أنّ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية شهد انخفاضاً ملموساً في العقدين الأخيرين بحيث هبط من 7.4 طفل لكل امرأة خلال 1979-1992، إلى 4.1 فقط خلال 2011-2013. ومن الملفت للنظر الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على الخصوبة في أعوام الانتفاضة الثانية (2001-2004)، إذ انخفض المعدل بشكل مفاجئ من 5.2 عام 2001 إلى 4.8 عام 2004³. ويوضح الشكل 1 أنّ الخصوبة لم ترتفع ثانية إلى مستواها السابق عقب الانتفاضة.

الشكل 1: معدل الخصوبة الكلي، سنوات مختارة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يوضح الشكل 1 أيضاً وجود فجوة واضحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تراوحت بين 2.5 نقطة و0.8 نقطة، فقد وصل معدل الخصوبة إلى 3.7 طفل لكل امرأة في الضفة مقابل 4.5 طفل لكل امرأة في القطاع في 2011-2013.

وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ على معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلا أنّ مستواها ما يزال عالياً عند المقارنة مع المستويات السائدة في الدول الأخرى المشابهة، فقد بلغ معدّل الخصوبة الكلي في الأردن 3.5 طفل لكل امرأة عام 2014 (دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2015). ويعود السبب في هذا إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الفلسطيني وإلى عوامل ثقافية واجتماعية.

انخفاض الفتوة وعدد أفراد الأسرة

انعكس الانخفاض الحاد نسبياً في معدّل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية على هيكل أعمار السكان (أي على توزّع السكان على سنوات العمر المختلفة). إذ تراجعت فتوة المجتمع الفلسطيني (نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي السكان) بشكل ملحوظ، من 47.4% عام

³ حسب بيانات البنك الدولي نظراً لعدم توفر بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني عن الخصوبة في هذه السنوات.

1994 إلى 39.7% عام 2014. ولهذا الانخفاض آثار اقتصادية إيجابية وسلبية في آن واحد، فهو يقلص من معدلات الإعالة على المدى القصير ولكنه يرفعها على المدى الطويل. كما انعكس انخفاض معدل الخصوبة على متوسط عدد أفراد الأسرة الفلسطينية، إذ انخفض هذا من 6.4 شخص في العام 1997 إلى 5.2 شخص في العام 2014. وهنا أيضاً تظهر الفجوة بين الضفة والقطاع، ففي حين بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 4.9 في الضفة الغربية كان الرقم 5.7 شخص في قطاع غزة.

معدل الوفيات

يقيس معدل الوفيات الخام عدد الوفيات لكل ألف من السكان خلال سنة معينة. وبالعودة إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتضح أنّ الاتجاه العام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هو انخفاض المعدل بشكل بطيء. هبط معدل الوفيات من 6.7 في فلسطين في العام 1994 (بواقع 6.9 في الضفة الغربية و6.5 في قطاع غزة) إلى 3.9 في 2007 (4 في الضفة و3.7 في غزة)، وإلى 3.7 في العام 2014 (3.9 في الضفة و3.6 في غزة). ويجدر هنا الإشارة إلى ملاحظتين: أولاً أنّ معدل الوفيات في فلسطين أدنى بشكل ملحوظ من نظيره في الدول المجاورة (بلغ المعدل 6.1 في الأردن في العام 2014، وهو نفس المعدل في مصر أيضاً). ثانياً، أنّ معدل الوفيات في الضفة الغربية أعلى دائماً من مثيله في قطاع غزة، على الرغم من أنّ الفارق بينهما ضئيل. ويعود السبب في هذا إلى تقارب مستوى الخدمات الصحية في المنطقتين وارتفاع نسبة أمراض "الوفرة" في الضفة الغربية.

صافي الزيادة الطبيعية

انعكس انخفاض معدل الخصوبة بوتيرة أسرع من انخفاض معدل الوفيات خلال العقود الماضية في انخفاض ملحوظ في معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية، من 3.18% في 1998 إلى 2.94% عام 2014. وانعكس التباين في انخفاض معدل الخصوبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على التباين في معدل الزيادة الطبيعية بينهما، إذ بلغت 3.44% في القطاع مقارنة مع 2.62% فقط في الضفة في العام 2014، بينما بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأردن عام 2014 نحو 2.1% فقط.

الهجرة

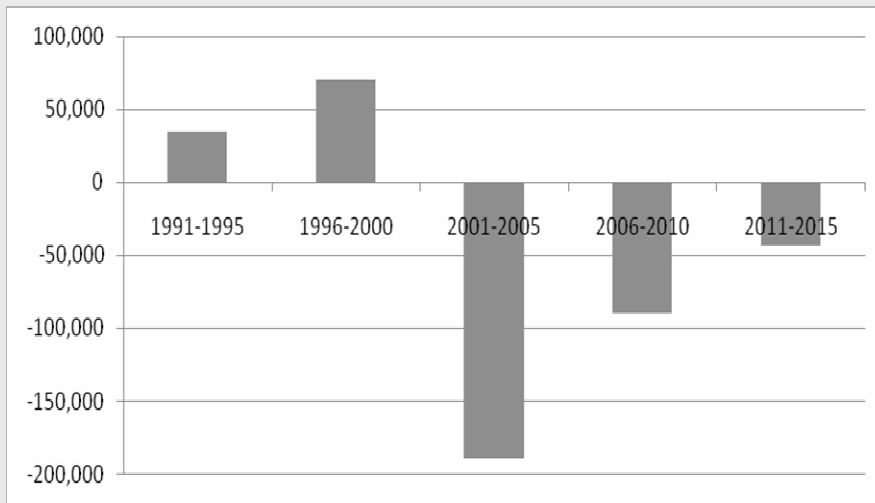
العامل الآخر الذي يحدد زيادة السكان، إلى جانب الزيادة الطبيعية، هو صافي الهجرة. ويُعرّف صافي الهجرة بأنه عدد المهاجرين للدخل مطروحاً منه عدد المهاجرين للخارج. ويتم عادة استخدام سجلات القادمين والمغادرين من وإلى الدولة إلى جانب التعدادات والمسوح الإحصائية للوصول إلى أرقام صافي الهجرة. ولكن مركز الإحصاء الفلسطيني لا يوفر بيانات متكاملة عن صافي الهجرة. وتعزو دراسة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أسباب هذا إلى عوامل أربعة:⁴

1. "سيطرة السلطات الإسرائيلية على المعابر والحدود وعلى سجلات التسجيل.
2. عدم ربط سجل السكان مع نقاط العبور والحدود لتحديث بيانات القادمين والمغادرين.
3. عدم وجود أي قوانين إلزامية مرتبطة بحوافز وعقوبات مطبقة حتى الآن فيما يتعلق بضرورة تعديل بيانات الإقامة والعناوين في حال تم تغيير مكان الإقامة للأفراد داخل الحدود الإدارية للأراضي الفلسطينية أو خارجها.
4. عدم الضبط الكامل لاتجاهات الهجرة الناجمة عن تعدد وثائق السفر، إذ أنّه بإمكان الفلسطينيين حمل جواز سفر فلسطيني وآخر أردني وبالتالي استخدام أي منها في أي وقت، بالإضافة إلى أنّ هناك فلسطينيون يحملون جوازات سفر أجنبية (جنسيات أخرى)."

على أنّ هناك بعض معلومات عن الهجرة من وإلى الأراضي الفلسطينية يوفرها البنك الدولي، ولقد قمنا بوضع الشكل 3 لإعطاء صورة عامة عنها. يستفاد من الأرقام أن صافي الهجرة إلى فلسطين كان موجبا خلال الفترة 1991-2000 وبلغ 105 آلاف شخص. ولكن الحال انقلب منذ الانتفاضة الثانية واستمر يعاني من هجرة سالبة. ولقد بلغ صافي الهجرة إلى الخارج نحو 324 ألف شخص خلال الفترة 2000-2015.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1631.pdf>

الشكل 3: صافي الهجرة من/إلى الأراضي الفلسطينية 1991-2015



المصدر: بيانات مجمعة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

<http://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.NETM>

نمو السكان

نظراً لعدم توفر معلومات دقيقة عن الهجرة، كذلك لانخفاض النسبي للقيم المطلقة للهجرة الصافية، يفترض مركز الإحصاء الفلسطيني أن معدلات نمو السكان تتطابق مع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية، والتي بلغت كما ذكرنا سابقاً 2.94 % في العام 2014.

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية عام 2001 نحو 3.14 مليون نسمة، موزعين بين 1.99 مليون في الضفة الغربية و 1.15 مليون في قطاع غزة. وارتفع العدد في العام 2014 إلى نحو 4.55 مليون نسمة موزعين بين 2.79 مليون في الضفة و 1.76 في القطاع. ولقد أدى التباين في معدلات نمو السكان إلى ارتفاع مستمر في نسبة سكان قطاع غزة إلى إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية، من 35.8% في العام 1997 إلى 39.1% في العام 2014. ويلخص الجدول 1 تطور عدد السكان ومتوسط نسب الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترات المختلفة، ويستفاد من الأرقام أن عدد سكان الضفة والقطاع ازداد بمقدار الضعف تقريباً بين 1991 و 2014، وبمتوسط سنوي بسيط يبلغ 3.5%.

جدول 1: متوسط عدد سكان فلسطين 1991-2015 ومتوسط نسب النمو السكانية

الفترة	عدد السكان في فلسطين (ألف نسمة)	نسبة زيادة السكان (%)
1995-1991	2,267.22	-
2000-1996	2,851.64	26%
2005-2001	3,318.74	16%
2010-2006	3,828.06	15%
2015-2011	4,423.12	16%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الأعوام 1991-1996 بناء على تقديرات البنك الدولي).

شاركت في تحرير هذا الصندوق سلام صلاح

3- المالية العامة

- شهد أداء المالية العامة خلال الربع الثالث من العام 2015 مجموعة من التطورات مقارنة بالربع السابق يمكن إيجازها بالتالي:
- ✧ تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 18.6% (إلى 4 مليار شيكل)، وذلك بسبب التراجع الملحوظ في كل من إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية (جزء من الانخفاض يرجع إلى ارتفاع مبالغ المقاصة في الربع الثاني نتيجة تسديد المتأخرات).
 - ✧ تراجع إجمالي النفقات العامة، على الأساس النقدي، بنحو 10.5% لتبلغ حوالي 3.6 مليار شيكل، بسبب تراجع الإنفاق على بند الأجور والرواتب.
 - ✧ تحقيق فائض في الرصيد الجاري بحوالي 30 مليون شيكل، أيضا على الأساس النقدي، وفائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 392 مليون شيكل.
 - ✧ ارتفاع قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث بشكل ملحوظ إلى نحو 546.0 مليون شيكل مقارنة بنحو 86.5 مليون شيكل في الربع السابق.
 - ✧ تراجع الدين العام الحكومي بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق، ليلعب نحو 8.8 مليار شيكل، أو ما يعادل 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة تطورات مالية الحكومة خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2014.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة خلال الفترة -الربع الثالث 2014-الربع الثالث 2015 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2015			2014	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	4,029.9	4,952.6	2,419.1	3,254.0	4,247.5
إجمالي الإيرادات العامة (صافي)	3,542.5	3,981.7	1,572.8	2,023.9	2,726.4
الإيرادات الضريبية	666.8	493.0	727.3	429.4	401.7
الإيرادات غير الضريبية	308.8	218.3	226.1	230.0	216.8
التحصيلات المخصصة*	36.4	37.1	111.2		
إيرادات مقاصة	2,618.4	3,280.2	524.5	1,382.2	2,253.8
إرجاعات ضريبية	87.9	46.9	16.3	17.7	145.9
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	487.4	970.9	846.3	1,230.1	1,521.1
لدعم الموازنة	394.6	877.8	788.8	1,006.8	1,347.7
لدعم المشاريع التطويرية	92.8	93.1	57.5	223.3	173.4
إجمالي النفقات العامة	3,637.5	4,063.6	2,688.3	2,866.3	3,902.8
النفقات الجارية، ومنها:	3,512.7	3,919.3	2,468.8	2,631.4	3,806.5
الأجور والرواتب	1,945.8	2,389.1	949.7	1,443.7	2,045.2
نفقات غير الأجور	1,282.7	1,276.2	1,069.2	950.3	1,475.8
المدفوعات المخصصة*	35.6	41.6	3.5		
صافي الإقراض	248.6	212.4	446.4	237.4	285.5
النفقات التطويرية	124.8	144.3	219.5	234.9	96.3
ممولة من قبل الخزينة	32.0	51.2	162.0	11.6	(77.1)
ممولة من قبل الدول المانحة	92.8	93.1	57.5	223.3	173.4
العجز/الفائض الجاري	29.8	62.4	(896.0)	(607.5)	(1,080.1)

2015			2014			البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
(95.0)	(81.9)	(1,115.5)	(842.4)	(1,176.4)	(1,176.4)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
392.4	889.0	(269.2)	387.7	344.7	344.7	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)
(198.6)	(535.4)	338.3	22.3	(197.5)	(197.5)	صافي التمويل من المصارف المحلية
37.7	(38.3)	52.3	178.5	(166.3)	(166.3)	المتبقي

بنود تذكيرية

12,331.1	12,421.5	11,567.0	11,479.4	10,917.0	10,917.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون شيكل)
3.83	3.89	3.94	3.81	3.51	3.51	متوسط سعر الصرف (شيكال لكل دولار)

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

* هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلية، 90% من ضرائب الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

1-3 الإيرادات العامة والمنح

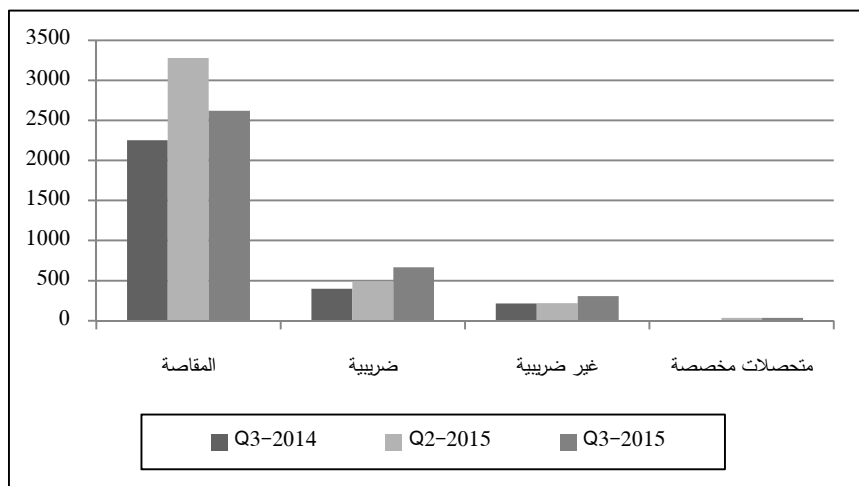
إجمالي الإيرادات العامة الصافية

خلال الربع الثالث بنحو 20.2% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 2,618.4 مليون شيكل، إلا أنها بقيت أعلى بنحو 16.2% مقارنة بالربع المناظر عام 2014. تجدر الإشارة أن مساهمة إيرادات المقاصة خلال هذا الربع بلغت نحو 73.9% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية.

شهد الربع الثالث من العام 2015 تراجعاً كبيراً في إجمالي الإيرادات العامة الصافية (بدون المنح والمساعدات)، لتبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل مقارنةً مع نحو 4 مليار شيكل خلال الربع السابق. ويعزى جزء من هذا التراجع على ارتفاع مبالغ المقاصة في الربع الثاني نتيجة تسديد المتأخرات من الربع الأول⁵. حيث انخفضت إيرادات المقاصة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

⁵ قامت إسرائيل خلال الربع الأول من العام 2015 بحجز ما قيمته 1,367.4 مليون شيكل، وخلال الربع الثاني قامت بتحويل 1,288.4 مليون شيكل من هذه المبالغ المحتجزة بالإضافة إلى متحصلات هذا البند لنفس الفترة. كما قامت إسرائيل خلال الربع الثالث من نفس العام بتحويل ما قيمته 570.1 مليون شيكل (متأخرات سابقة) إضافة لمتحصلات المقاصة الدورية.

بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل رسوم الطابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي وغيرها، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الثالث من العام 2015 تراجعاً ملحوظاً في حجم التمويل الخارجي إلى مستويات هي الأدنى منذ سنوات (تراجع بنحو 49.8% مقارنة بالربع السابق)، حيث بلغ إجمالي هذا التمويل نحو 487.4 مليون شيكل، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الدعم المقدم من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) والبنك الدولي، مقابل ارتفاع مساهمة الدول العربية بنحو 11.7% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 228.8 مليون شيكل، تم دفعها حصراً من قبل المملكة العربية السعودية (انظر الجدول 3-2). وقد خُصص ما يعادل 81% من الدعم الخارجي لتمويل الموازنة.

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 35.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 666.8 مليون شيكل. ويعود الارتفاع في متحصلات هذا البند إلى تحسّن كل من ضريبيتي القيمة المضافة والجمارك (يشكلان 53.7% و20.4% على التوالي من الإيرادات الضريبية). إذ ارتفعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 66.2% مقارنة بما كانت عليه خلال الربع السابق، لتبلغ حوالي 357.9 مليون شيكل. كما ارتفعت متحصلات ضريبة الجمارك بنحو 20.4% لتبلغ 135.7 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 41.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 308.8 مليون شيكل خلال الربع الثالث 2015. ويعزى السبب الرئيس في ارتفاع هذا البند إلى زيادة متحصلات رخص مزاولة المهنة، التي ارتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ نحو 124.8 مليون شيكل. والإيرادات غير الضريبية هي عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2015			2014	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
دعم الموازنة	394.6	877.8	788.8	1,006.9	1,347.6
منح عربية	228.8	204.8	617.1	0.0	747.3
منح دولية	165.8	673.0	171.7	1,006.9	600.3
التمويل التطويري	92.8	93.3	57.5	223.2	173.5
إجمالي التمويل الخارجي	487.4	970.9	846.3	1,230.1	1,521.1

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

بالمحصلة تراجمت الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 18.6% خلال الربع الثالث من عام 2015 مقارنة بالربع السابق، كما تراجمت بنحو 5.1% مقارنة بالربع المناظر السابق، لتبلغ نحو 4 مليار شيكل (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2015			2014	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)	3,542.5	3,981.7	1,572.8	2,023.9	2726.4
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	87.9	80.4	65.0	62.2	64.2
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	100.8	101.6	63.7	76.9	71.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.7	32.1	13.6	17.6	25.0
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	487.4	970.9	846.3	1,230.1	1,521.1
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	12.1	19.6	35.0	37.8	35.8
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	13.9	24.8	34.3	46.7	40.0
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.0	7.8	7.3	10.7	13.9

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

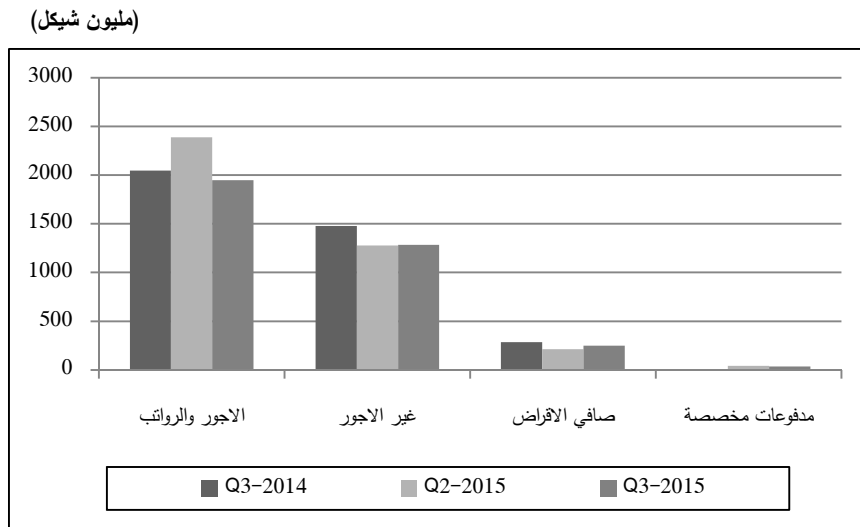
3-2 النفقات العامة

النفقات الجارية

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثالث 2015 تراجعاً ملحوظاً بنسبة 10.5% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 3.6 مليار شيكل (29.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، وذهب معظم الإنفاق نحو الموازنة الجارية (بما نسبته 96.6%)، في حين شكّل الإنفاق التطويري نحو 3.4% من إجمالي الإنفاق العام.

تراجع الإنفاق الجاري خلال الربع الثالث 2015 بنحو 10.4% مقارنة بالربع السابق وبنحو 7.7% مقارنة بالربع المناظر 2014، ليلغ حوالي 3.5 مليار شيكل. وتوزّع هذا الإنفاق بين نفقات الأجور والرواتب (نحو 55.4%) ونفقات غير الأجور (نحو 36.5%) والإنفاق على صافي الإقراض والمدفوعات المخصصة نحو 7.1% و1% على التوالي (انظر شكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

حصة النفقات التحويلية بما يشمل المساهمات الاجتماعية⁶، فيما بلغت حصة النفقات الرأسمالية ومدفوعات الفائدة نحو 0.2% و1.2%، على الترتيب.

تراجعت فاتورة الأجور والرواتب خلال الربع الثالث 2015 بنسبة 18.6% لتبلغ حوالي 1.9 مليار شيكل. ولكن هذا ليس تراجعاً حقيقياً، نظراً لأنّ فاتورة الربع السابق تتضمن متأخرات الأجور والرواتب عن الربع الأول مما ضاعف من قيمة الفاتورة في ذلك الربع، وبالتالي فإنّ تراجعها خلال الربع الثالث ليس أكثر من عودة إلى المسار الطبيعي.

⁶ بلغت النفقات التحويلية 892.9 مليون شيكل، وتوزّعت بين مساعدات اجتماعية بنحو 293.0 مليون شيكل، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بنحو 152.4 مليون شيكل، وبلغت إعانات البطالة حوالي 53.7 مليون شيكل، ومنافع الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) بنحو 277.6 مليون شيكل، فيما بلغت النفقات الأخرى (دعم المجالس والبلديات، نفقات طارئة، إعانات المنح الدراسية، مدفوعات إلى منظمات غير حكومية والمجتمع المدني والأسرى وغيرها) نحو 116.2 مليون شيكل. أما المساهمات الاجتماعية فقد بلغت خلال الربع الثالث 2015 حوالي 35.0 مليون شيكل، مقارنة بنحو 60.0 مليون شيكل في الربع السابق.

أما فيما يتعلق بنفقات غير الأجور فقد ارتفع هذا البند خلال الربع الثالث 2015 نصف بالمائة مقارنة بالربع السابق، غير أنّه أقل بنحو 13.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، ليلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. ويتوزّع بين إنفاق تشغيلي (استخدام السلع والخدمات) بنحو 26.2%، ونحو 72.4%

أما النفقات التطويرية فقد تراجعت بنحو 13.5% خلال الربع الثالث 2015 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 124.8 مليون شيكل. ويعزى هذا التراجع إلى محدودية التحويلات المخصصة للدعم التطويري من الخارج والتي بلغت 92.8 مليون شيكل للربع الحالي (انظر الجدول 3-4).

كما ارتفع الإنفاق على بند صافي الإقراض خلال الربع الحالي بنحو 17.0% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه بقي أقل بنحو 12.9% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 248.6 مليون شيكل. ويغطي هذا البند مدفوعات الحكومة الفلسطينية لشركات المنافع الإسرائيلية لسداد المستحقات المترتبة على البلديات.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيان	2015		2014		البيان
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
النفقات الجارية (مليون شيكل)	3,919.3	2,468.8	2,631.4	3,806.5	
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	96.4	91.8	91.8	97.5	
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.6	21.3	22.9	34.9	
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	144.3	219.5	234.9	96.3	
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	3.6	8.2	8.2	2.5	
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.2	1.9	2.0	0.9	

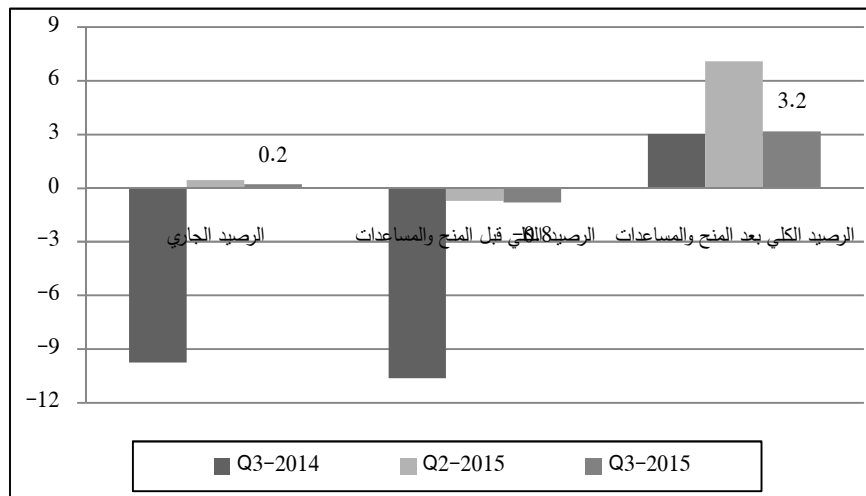
المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-3 الفائض/العجز المالي

فائضاً مالياً بلغ حوالي 392.4 مليون شيكل خلال الربع الحالي مقارنة مع فائض بنحو 889 مليون شيكل خلال الربع السابق، وفائضاً بنحو 344.7 مليون شيكل خلال الربع المناظر السابق. (انظر شكل 3-3).

سجل الرصيد الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) خلال الربع الثالث 2015 فائضاً بما يعادل 29.8 مليون شيكل، مقارنة مع فائض بلغ 62.4 مليون شيكل في الربع السابق. أما الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، فقد سجل

شكل 3-3: مؤشرات الرصيد المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-4 تراكم المتأخرات

وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (546 مليون شيكل) إلى الرصيد الجاري على الأساس النقدي (فائض بنحو 29.8 مليون شيكل) يظهر أنّ الرصيد الجاري على أساس الالتزام كان يعاني خلال الربع الثالث من عجز يعادل حوالي 516.2 مليون شيكل (انظر الجدول 3-5).

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2015 حوالي 546.0 مليون شيكل، توزعت بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (547.3 مليون شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية (45.3 مليون شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية (48.1 مليون شيكل) ومتأخرات المدفوعات المخصصة (0.8 مليون شيكل). بالمقابل فقد قامت الحكومة بدفع حوالي 95.6 مليون شيكل من المستحقات المتأخرة من فاتورة الأجور والرواتب عن الفترات السابقة.

جدول 3-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2015			2014	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	45.3	114.2	142.1	87.4	10.2
الأجور والرواتب	95.6-	485.9-	852.2	433.2	167.5-
نفقات غير الأجور	547.3	413.7	307.4	491.8	497.2
النفقات التطويرية	48.1	49	48.3	85.1	99.58
المدفوعات المخصصة	0.8	4.5-	107.7		
إجمالي متأخرات بنود الإنفاق	546.0	86.5	1,457.7	1,097.5	439.5

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

المتحصلة من المحروقات والتي بلغت نحو 708.2 مليون شيكل مقارنة بنحو 687.2 مليون شيكل خلال الربع السابق، ونحو 589.2 مليون شيكل خلال الربع المناظر 2014. (انظر جدول 3-6).

شهد الربع الثالث من العام 2015 ارتفاع إيرادات المقاصة على أساس الالتزام بنحو 2.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 14.4% مقارنة بالربع المناظر 2014، لتبلغ حوالي 2,047.7 مليون شيكل. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات

جدول 3-6: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2015			2014	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إيرادات المقاصة	2,047.7	1,991.8	1,891.9	1,873.8	1,789.7
الجمارك	766.1	740.1	656.3	671.7	651.3
القيمة مضافة	570.5	553.5	578.3	573.3	549.8
ضريبة الشراء (المبيعات)	2.9	2.6	(7.5)	1.0	(0.6)
المحروقات	708.2	687.2	658.2	619.8	589.2
ضريبة الدخل	0	8.4	6.6	8.0	0

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-6 الدين العام الحكومي

وتوزع الدين الخارجي خلال هذا الربع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.7%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.9% وقروض ثنائية بنسبة 10.3%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أنّ نحو 17.6% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (انظر جدول 3-7).

بلغت قيمة فوائد الدين العام في الربع الثالث حوالي 15.5 مليون شيكل مقارنة بحوالي 11.2 مليون شيكل للربع السابق و45 مليون شيكل للربع المناظر 2014. وتبلغ حصة الدين المحلي من الفوائد أكثر من 85% من إجمالي الفوائد المدفوعة.

تراجع الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2015 بشكل طفيف (0.9%) مقارنة بالربع السابق ليبلغ رصيده حوالي 8.8 مليار شيكل، أو ما يعادل 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي. علماً أنّ مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد انخفضت بنحو 4.6% لتستقر عند حوالي 2,236 مليون دولار في الربع الثالث 2015 مقارنةً بنحو 2,344.9 مليون دولار في الربع السابق.

وفيما يتعلق بهيكل الدين العام الحكومي، فقد بلغت حصة الدين الحكومي المحلي نحو 52.1% من إجمالي هذا الدين نهاية الربع الثالث 2015، مقابل 47.9% للدين الحكومي الخارجي.

جدول 3-7: الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث 2015

(مليون شيكل)

2015			2014				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,577.3	4,806.1	5,207.9	4,399.4	4,514.1	4,290.4	4,268.3	أ- الدين الحكومي المحلي
2,727.8	2,523.6	2,778.9	2,460.9	2,253.1	2,079.0	2,228.8	قروض البنوك (طويلة الأجل)
990.8	1,395.5	1,633.7	1,180.5	1,464.9	1,396.2	1,171.1	تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل)
806.4	834.7	743.0	705.7	743.8	762.9	817.6	قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل)
52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	50.8	قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل)
4,205.0	4,052.8	4,236.0	4,246.7	4,060.3	3,791.6	3,854.7	ب- الدين الحكومي الخارجي
2,427.7	2,335.9	2,453.3	2,421.6	2,298.7	2,152.5	2,195.7	مؤسسات مالية عربية
2,032.5	1,954.9	2,056.8	2,018.0	1,909.2	1,774.7	1,826.9	صندوق الأقصى
218.5	210.2	219.8	221.7	210.7	200.2	202.2	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
176.7	170.8	176.7	181.9	178.8	177.6	166.6	البنك الإسلامي للتنمية
1,342.6	1,298.7	1,357.0	1,356.4	1,300.1	1,175.8	1,185.2	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
1,063.9	1,032.1	1,091.5	1,079.3	1,026.4	961.4	982.3	البنك الدولي
188.9	180.2	174.9	187.7	188.9	135.6	122.8	بنك الاستثمار الأوروبي
10.1	9.8	10.3	10.6	10.5	10.2	10.6	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
79.7	76.6	80.3	78.8	74.3	68.6	69.5	الأوبك
434.7	418.2	425.7	468.7	461.5	463.3	473.8	قروض ثنائية
8,782.3	8,858.9	9,443.9	8,646.1	8,574.4	8,082.0	8,123.0	الدين العام الحكومي
15.5	11.2	24.2	15.6	45.0	58.5	52.0	الفوائد المدفوعة
17.4%	17.8%	20.4%	19.0%	19.6%	17.4%	17.6%	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

صندوق 3: عدادات الدفع المسبق: مالها وما عليها!

يلعب نظام الدفع المسبق لاستهلاك المياه والكهرباء في المنازل دوراً مهماً في تحقيق أمرين، الأول: تغطية تكاليف إدارة هذه الخدمات وضمان أن يتم دفع قيمتها وهو ما يحقق الاستدامة المالية لشركات المنافع العامة أو الخاصة المسؤولة عن تزويد هذه الخدمات. الثاني، هو ترشيد الاستهلاك بما يحقق مواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بتدهور البيئة والنقص المتوقع في موارد المياه بشكل خاص على المستوى المحلي والعالمى⁷. وتشير المعلومات أن قرابة 4 مليار إنسان في العالم سيعانون من شح المياه بحلول العام 2030، ولاشك أن فلسطين والمنطقة العربية هي حتماً على رأس القائمة.

يعرّف نظام الدفع المسبق بأنه نظام يستخدم الأدوات التكنولوجية لقياس كمية استهلاك المياه والكهرباء من خلال "عداد قياسي" يحدد بشكل مسبق الكمية التي تم شرائها. ويسمح النظام باستخدام البطاقة الذكية للشحن حيث يتم شحن الرصيد في البطاقة ويتوقف التزويد حال انتهاء الرصيد.

بدأ استخدام نظام الدفع المسبق للمياه في بريطانيا في العام 1998، وأخذ من ثم بالانتشار في العديد من دول العالم مثل البرازيل ومصر ومعظم دول أفريقيا وبعض دول الشرق الأقصى. ومما ساعد على انتشاره أيضاً تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إتباع هذه السياسة الجبائية والإدارية للخدمات العامة. ولقد بدأ العمل بهذا النظام في فلسطين قبل حوالي عقد من السنين. وكانت بلدية جنين السباقة في تطبيق نظام الدفع المسبق للكهرباء عام 2007 بهدف تحسين نظام الجبائية وتقليل الديون المترتبة على البلدية.

صافي الإقراض

أدى التخلف عن تسديد المستهلكين لفواتير استخدام المياه والكهرباء عبر مرور السنين إلى تراكم الديون على البلديات والمجالس القروية لصالح شركات توزيع الكهرباء وسلطة المياه الفلسطينية التي تقوم بدورها بشراء هذه الخدمات من إسرائيل. ونتج عن هذا التخلف ما يعرف ببند "صافي الإقراض" في موازنة السلطة الفلسطينية. وهذا البند هو المبالغ التي تستقطعها إسرائيل مباشرة من إيرادات المقاصة لتسديد الديون الفلسطينية تجاه شركة "الكهرباء القطرية الإسرائيلية" وشركة "مكروت" الإسرائيلية التي تزود المياه. وقد شكّل صافي الإقراض عبئاً كبيراً على موازنة السلطة الفلسطينية عبر السنوات الماضية. بلغ صافي الإقراض في العام 2003 حوالي 173 مليون دولار، وارتفع إلى 535 مليون دولار في العام 2007 إثر الانقسام بين الضفة وغزة، ثم بدأ بالتناقص حتى عام 2011، ولكنه عاد إلى الارتفاع ثانية ووصل إلى 287 مليون دولار في 2014.⁸

يعزى السبب في تراكم الديون إلى عدد من العوامل، أهمها عدم التزام المشتركين بتسديد فواتير الكهرباء والمياه، بما فيهم امتناع عدد كبير من سكان القرى والمخيمات عن دفع المستحقات المترتبة عليهم كلياً⁹. يضاف إلى ذلك سرقات المياه والكهرباء، وأخيراً الفاقد الفني المرتفع للكهرباء والمياه بسبب ضعف البنية التحتية للشبكات. وتفيد البيانات التقديرية أن نسبة الفاقد الفني تصل إلى 10% في الكهرباء وحوالي 40% في المياه.¹⁰

دفعت الأزمة المالية المستحكمة بالسلطة الفلسطينية إلى تبني سياسة إصلاحات ترمي إلى تقليص الإنفاق العام، وبخاصة بند صافي الإقراض في الموازنة السنوية. وتركز الجهد على هدف القضاء على بند صافي الإقراض عبر تحسين آلية التسديد والرقابة، وترشيد استهلاك الكهرباء والماء، والشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف. ولقد بدأ التفكير جدياً في تبني نظام الدفع المسبق في العام 2007 نتيجة ارتفاع صافي الإقراض إلى رقم قياسي بلغ 535 مليون دولار. وتبلور هذا الاتجاه في خطة التنمية للأعوام 2008-2010 التي جاء فيها أن الهدف هو اقتصاد "يقل اعتماده على الإنفاق العام من خلال تعزيز نموذج الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الخدمات وبالتحديد في قطاعي المياه والكهرباء". وتكرر الأمر أيضاً في خطة التنمية التالية 2011-2013 التي أكدت على "ضرورة نقل قطاع الخدمات والبنية التحتية كلياً للقطاع الخاص بهدف

⁷ M.Al-Fuqaha (2013): Preliminary Assessment of Applying Pre-paid Water-Meters - Selected Cases from Palestine. Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University.

⁸ سلطة النقد، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)

http://www.pna.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls

⁹ يجدر التنويه بأن جزءاً من المشكلة يعود على عدم التزام السلطة بتسديد فاتورة استخدام الكهرباء والمياه عن المخيمات والفئات الفقيرة المهمشة كما وعدت سابقاً أو تسديد فارق السعر لشركة الكهرباء حين تعهدت بخفض تعرفه الكهرباء بنسبة 40% في منطقة أريحا والأغوار.

¹⁰ المراقب الاقتصادي عدد 30، 2012. صندوق 7: أزمة شركة كهرباء القدس.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - بيان صحفي مع سلطة المياه:

<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1142&mid=3915&wversion=Staging>

تعزيز الاستدامة المالية في تقديم الخدمات العامة¹¹. وبشكل مواز لذلك أكدت الخطة على ضرورة ضمان حقوق المواطنين الذين يعانون الفقر الشديد في الحصول على خدمات الكهرباء والمياه عبر إجراءات ومبادرات من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية التي تحدد من هي الأسر التي تحتاج إلى دعم حتى يتم تقديم الدعم اللازم لوصول هذه الخدمات الأساسية إلى هذه الشرائح من المواطنين.

التهديد الإداري

بالإضافة إلى هدف تقليص الإنفاق وصولاً إلى إلغاء بند صافي الإقراض، تقدم الحكومة سببين إضافيين (أوجبتين) لتبني طريق الإصلاح باستخدام نظام الدفع المسبق للاستهلاك. الأول، عدم كفاءة البلديات في تحصيل أثمان المياه والكهرباء وعجزها عن إدارة هذا الملف، إذ تراكمت ديون المياه على البلديات لتصل حوالي مليار شيكل في العام 2014. الثاني، أنّ إشراك القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه والكهرباء يوفّر مستوى أعلى من الخدمات للمواطنين ويساعد على حل المشاكل المالية والإدارية والفنية.¹²

صدر أول قرار لمجلس الوزراء يتعلق بتركيب عدادات الدفع المسبق للمياه في العام 2010 (قرار رقم 51). وصدر القرار الذي ينظم الشروط والمواصفات الفنية التي سيتم اعتمادها بعد ثلاثة أعوام، في شهر شباط 2013. حدّد هذا القرار "آليات ضمان تسديد الهبئات المحلية لأثمان المياه بناءً على استخدام العدادات مسبقة الدفع مع إعطاء حوافز للبلديات". وأخيراً صدر في شهر تموز 2014 قرار بالمصادقة على آلية تطبيق واستخدام عدادات المياه مسبقة الدفع التي قدّمتها وزارة الحكم المحلي وسلطة المياه ودائرة مياه الضفة الغربية. كما صدرت قرارات تتعلق بآلية تحصيل فواتير الكهرباء وتشديد العقوبات على المتخلفين عن الدفع.¹³

أبدي صندوق النقد الدولي تشجيعاً للتطبيق العملي لسياسة الدفع المسبق التي كان قد أوصى بها تكراراً. وقدّم الصندوق منحاً كبيرة لشراء العدادات وصلت إلى أكثر من 20 مليون دولار (منها 8 مليون منحة لشراء عدادات مياه مسبقة الدفع لبلدية الخليل). كما حصلت الحكومة على منح من دول أخرى مثل اليابان وفرنسا لتنفيذ هذا المشروع، من بينها تمويل لسلطة الطاقة لشراء وتركيب 200 ألف عداد دفع مسبق للكهرباء.¹⁴

المؤيدون والمعارضون

واجه تبني وتطبيق نظام الدفع المسبق موجة كبيرة من المعارضين. وتمثّلت جهة المعارضين في هيئات حقوق الإنسان وجمعيات حقوق المستهلك. وتركّزت وجهة نظر المعارضين في أنّ الكهرباء والماء هي حقوق أساسية من حقوق الإنسان، ولا يصح أن يرتهن توفّرها على إمكانية الدفع مقابلها. بالإضافة إلى ذلك حاجج المعارضون أنّه لا يجوز دفع ثمن السلعة أو الخدمة قبل استهلاكها ولا دفع ثمن الاستهلاك بشكل مسبق أي قبل تحقق الدخل (الذي غالباً ما يتم في نهاية كل شهر). كما أنّ فرض النظام الجديد لا يترك للمستهلك حرية الاختيار في أوان الدفع. وتتاول المعارضون أيضاً الأبعاد الأيديولوجية للمنهج الجديد مصرّين على أنّ الخدمات العامة الأساسية يجب أن لا تصبح في متناول القطاع الخاص، موضوعاً للمضاربة والربح الفاحش على حساب الفقراء ومحدودي الدخل.¹⁵

يرى المؤيدون بالمقابل أنّ هذا النظام يوفّر الخدمات بشكل مناسب وعادل لجميع المستهلكين ويضمن ترشيد الاستهلاك وترتيب بنود الإنفاق الأسري، خصوصاً لذوي الدخل المحدود إذ يجنبهم تراكم الديون ويفرض عليهم تنظيم المدفوعات. وكمثال على ذلك ما ذكره لنا رئيس مجلس قرية "الجاروشة" في طولكرم، حيث تم تركيب 200 عداد مياه مسبقة الدفع، وكان هناك تدمر في البداية من السكّان. ولكن بعد شهرين فقط أصبح المواطنين يشعرون بالرضا والارتياح بسبب عدم تراكم الديون، وبسبب ترشيد الاستهلاك الذي انخفض من 50 متر مكعب في الشهر إلى 30 متر مكعب للأسرة (معدل 5 أفراد)، وبالتالي انخفاض الإنفاق من 150 شيكل إلى 90 شيكل.¹⁶

ولكن تركيب العدادات لم يتم دائماً بشكل سلس، إذ رفضت بعض القرى فكرة الدفع المسبق تماماً وقاوم السكّان هناك تركيب العدادات لدرجة أنّ التركيب تطلب حماية من قوات الأمن الفلسطيني في بعض المواقع، مثلما حدث في قرية "خاراس" غرب مدينة الخليل. وهو أيضاً ما حدث في بلدية نابلس التي شهدت مظاهرة من المواطنين بسبب محاولة تركيب 800 عداد مياه مسبق الدفع. وقد استقرت الأمور بعد ذلك على استقالة

¹¹ خطة التنمية الفلسطينية 2011-2013

¹² انظر المرجع رقم 7.

¹³ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالمياه وعدادات المياه مسبقة الدفع. وقرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام.

¹⁴ <http://www.pal-tahrir.info/prepayed-cards>

¹⁵ جمعية حماية المستهلك http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=235306

¹⁶ مقابلة مع رئيس مجلس الجاروشة، 2015/11/3

أعضاء مجلس البلدية (ورئيسها غسان الشكعة) في شهر آب 2015، والتراجع عن تركيب العدادات.¹⁷ ولقد رفض البعض النظام الجديد على الرغم من أنه يتيح الفرصة أمام المواطنين لجدولة ديونهم السابقة وتسديدها دون فوائد وبدفعات رمزية وعلى فترة زمنية طويلة جداً. بينما يعطي نظام الفاتورة الحق للشركات بقطع الكهرباء والماء عند التخلف عن السداد لمدة ثلاثة شهور متتالية.

انتشار عدادات الدفع المسبق

بدأت شركات توزيع الكهرباء تتفقد خطتها في اعتماد العدادات مسبقاً الدفع منذ عام 2007 بالتعاون مع سلطة الطاقة الفلسطينية. وتم تركيب 177 ألف عداد في الضفة و50 ألف عداد في قطاع غزة من قبل سلطة الطاقة، وتركيب 100 ألف عداد في الضفة الغربية من قبل شركات توزيع الكهرباء.¹⁸

تشير أرقام جهاز الإحصاء أن نحو 100% من المساكن في فلسطين متصلة بشبكة الكهرباء العامة الآن. أما بالنسبة لنوع عداد الكهرباء المستخدم في المساكن فإن أرقام الجدول 1 تشير إلى أن 58% من المساكن تستخدم العداد العادي، و42% تستخدم عداد مسبق الدفع. وتوجد أعلى نسب استخدام عدادات الدفع المسبق للكهرباء في شمال الضفة الغربية، بنسبة 85%. في حين لم تزد النسبة على 3% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الطاقة المنزلي، 2015)

الجدول 1: أنواع عدادات الكهرباء المستخدمة في مساكن الأراضي الفلسطينية
(% كانون ثاني 2015)

المجموع	عداد مسبق الدفع	عداد عادي	
100	41.7	58.3	فلسطين
100	61.8	38.2	الضفة الغربية
100	85.4	14.6	- شمال الضفة الغربية
100	30.6	69.4	- وسط الضفة الغربية
100	60.9	39.1	- جنوب الضفة الغربية
100	3.1	96.9	قطاع غزة

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول مسح الطاقة المنزلي (5 تموز 2015)

أما بالنسبة إلى عدادات الدفع المسبق للمياه فلا يتوفر معلومات كاملة عن عددها وتوزعها. كل ما أمكن التوصل إليه هو بعض الأرقام من مسؤول في وزارة الحكم المحلي. وتقيد هذه بأنه تم تركيب 10,000 عداد مسبق الدفع في قرى غرب جنين - مجلس الخدمات المشترك¹⁹ في العام 2011. ولكن درجة النشاط تراجعت على ما يبدو إذ لم يتم تركيب سوى 10,200 عداد في عدد من القرى بين رام الله وجنين ونابلس منذ مطلع 2012 وحتى الآن. والعمل جار حالياً على مشروع لتركيب 14,000 عداد جديد، ولقد وصل هذا إلى مرحلة طرح العطاءات.²⁰

التقييم

ليس هناك دراسة تقييمية شاملة للنتائج التي توصلت إليها سياسة الدفع المسبق إليها وإذا ما حقق النظام فعلاً الأهداف التي وضع من أجلها. هناك بحث جامعي محدود النطاق تعرّض إلى واحدة من الأصعدة التقييمية، وهو درجة رضى المستهلكين عن النظام. توصل البحث إلى أنه بعد 3 سنوات من التطبيق فإن 82% من مستخدمي عدادات الدفع المسبق راضون عنها ويدعمون تطبيقها. كما أن 78% من المواطنين في العينة المدروسة يفضلون نظام الدفع المسبق الآن على نظام الفواتير التقليدي. وتشير نتائج الدراسة أيضاً أن استخدام نظام عدادات الدفع المسبق ساعد على ترشيد استهلاك الماء. من ناحية أخرى توصل البحث الجامعي إلى أن النظام الجديد ساهم في حل العديد من المشاكل الفنية والمالية والإدارية مثل تجنب أخطاء القراءة للعداد التقليدي وتوفير تكاليف الفواتير ورواتب مسجّلي أرقام العدادات وغيرها. وإلى جانب ضمان التحصيل الكامل عن

¹⁷ مقابلة مع السيد عماد المصري الموظف في البلدية بتاريخ 2015/11/4.

¹⁸ حمدان، آيات، وخالد، عباد. (2012). الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء. دراسة مشتركة لمركز بيسان وشبكة المنظمات الأهلية.

¹⁹ يتكون من 10 هيئات محلية مشاركة في المجلس، وهي: (اليامون، سيلة الحارثية، الطيبة، العرقة، تعك، زبوة، عانين، كفردان، الهاشمية، كفرقود)

²⁰ لقاء مع المهندس حسين صبرة من وزارة الحكم المحلي والمسؤول عن قطاع المياه.

قيمة استهلاك المياه والكهرباء، أتاح النظام الجديد الفرصة لاستقطاع من كل مبلغ يدفعه المواطنون لشراء الكهرباء نسبة 20% من المبلغ لتسديد ديون استهلاك الماء المتراكمة عليهم سابقاً.²¹

وعلى الرغم من غياب الدراسة التفصيلية الشاملة للنتائج التي تمخض عنها تطبيق النظام يمكننا التأكيد هنا على ملاحظتين. الأولى أن التطبيق لم يؤد حتى الآن إلى تقليص في فاتورة "صافي الإقراض"، لا بل إن هذا البند في الموازنة الفلسطينية شهد ارتفاعاً في السنوات الأخيرة، كما ذكرنا سابقاً، ويتوقع له أن يصل إلى 800 مليون شيكل في العام 2015 (حسب موازنة وزارة المالية، 2015). الثانية، أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تصل إلى مرحلة²² متقدمة من دعم الأسر المحتاجة بالتوافق مع تركيب العدادات مسبقاً الدفع كما نصت عليه خطة التنمية الوطنية 2011-2013.

على أن هذه الملاحظات العامة لا تغني بالطبع عن أهمية وضع دراسة موثقة وموضوعية للأثار الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام عدادات الدفع المسبق حتى الآن. ومثل هذا العمل التقييمي أمر ضروري وملح لحسم النقاش النظري وغير الموثق الذي ما زال مستعراً بين المؤيدين والمعارضين لنظام الدفع المسبق.²³

ساهم في كتابة هذا الصندوق مسيف مسيف

²¹ تختلف نسبة الاستقطاع من مكان لآخر إذ تبلغ في بعض الأماكن 10% فقط. أيضاً لا يتم حالياً الاستقطاع لتسديد الديون السابقة عند شراء الماء. انظر المرجع رقم 7.

²² 10 آلاف أسرة استفادت من الدعم بدفع الحد الأدنى للكهرباء منذ عام 2013 ولغاية اليوم، في حين يبلغ عدد الأسر المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية 45 ألف أسرة، وهناك توجه بتوسيع عدد المستفيدين بأن يتم تغطية 50 شيكلاً من موازنة الوزارة لكافة الأسر المحتاجة، وتجري مشاورات مع سلطة المياه لتحديد آلية لدعم الأسر الفقيرة في فاتورة المياه (مقابلة مع السيد داوود الديك وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية).

²³ انظر على سبيل المثال المقالة التي نشرت حول الموضوع في صحيفة "القدس العربي" اللندنية بتاريخ 2 كانون أول 2015.

4- القطاع المصرفي

يلخّص الجدول (1-4) تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الثالث 2014 وحتى الربع الثالث 2015.

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثالث 2015

(مليون دولار)					البيان *
2015		2014			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
12,462.1	12,420.0	11,925.4	11,815.4	11,895.2	إجمالي الأصول
5,420.4	5,419.7	5,126.0	4,895.1	4,843.4	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,109.9	3,934.1	4,088.5	4,391.1	4,359.2	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,174.0	1,057.1	1,061.0	1,041.5	1,131.1	- أرصدة لدى سلطة النقد
363.5	386.7	471.6	509.8	441.4	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2,572.4	2,490.4	2,555.9	2,839.8	2,786.7	- أرصدة لدى المصارف في الخارج
965.5	965.8	992.8	985.6	937.2	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
1,037.3	993.6	721.5	658.5	808.8	التقديرة والمعادن الثمينة
160.3	147.1	145.4	145.1	147.1	الاستثمارات
6.0	6.2	5.5	6.0	4.4	القبولات المصرفية
762.7	953.5	845.6	734.1	795.0	الموجودات الأخرى
12,462.1	12,420.0	11,925.4	11,815.4	11,895.2	إجمالي الخصوم
9,506.5	9,456.4	8,974.1	8,934.5	8,884.0	إجمالي ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**
1,427.0	1,396.0	1,446.2	1,464.0	1,410.7	حقوق الملكية
901.7	736.5	771.7	728.2	839.2	أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)
398.4	206.8	190.1	134.6	279.8	- ودائع سلطة النقد
353.0	376.3	461.6	499.9	427.0	- ودائع المصارف في فلسطين
150.3	153.4	120.0	93.7	132.4	- ودائع المصارف خارج فلسطين
177.5	391.7	317.7	258.9	260.1	المطلوبات الأخرى
449.4	439.5	415.6	429.7	501.2	المخصصات والاهتلاك

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2015.

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية).

1-4 جانب الأصول (الموجودات)

السابق، لكنها ارتفعت بنحو 11.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. ومع ذلك شهد الربع الثالث 2015 ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 2.6% مقارنة بالربع السابق، مقابل تراجع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 8.3% خلال فترة المقارنة نفسها بسبب انخفاض اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي. وقد بلغت حصة القطاع العام من التسهيلات الائتمانية المباشرة نحو 21.4% خلال الربع الثالث 2015.

بلغ إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 12.5 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 0.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 4.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. وفيما يلي ملخص لأهم التغييرات التي حصلت على بنود الموجودات.

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

بقيت التسهيلات الائتمانية المباشرة مستقرة عند نحو 5.4 مليار دولار نهاية الربع الثالث من العام 2015 مقارنة مع الربع

التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبييرة بنسبة 59.9%.

كذلك استمرّ الدولار بالسيطرة على النصيب الأكبر من التسهيلات الممنوحة في نهاية الربع الثالث من العام 2015 بنسبة 54.5%، تلاه الشيك بنسبة 30.8%، ثم الدينار الأردني بنسبة 14.0% (انظر الجدول 4-2)

وقد أدى تراجع اقتراض الحكومة من المصارف إلى انخفاض حصة تسهيلات الجاري مدين لتبلغ نحو 18.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، بالمقابل ارتفعت حصة القروض بنحو 2.7 نقطة مئوية لتبلغ نحو 80.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة. وقد استحوذت الضفة الغربية على نحو 84.4% من تسهيلات القطاع الخاص المقيم، وتركزت معظم

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2015			2014			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث		
حسب الجهة المستفيدة						
1,158.7	1,264.0	1,300.3	1,239.8	1,333.3	قطاع عام	
4,245.6	4133.6	3,800.3	3,631.2	3,484.4	قطاع خاص مقيم	
3,581.8	3,479.1	3,165.9	3,056.6	2,973.4	- الضفة الغربية	
663.8	654.5	634.4	574.6	510.9	- قطاع غزة	
16.1	22.1	25.4	24.1	25.7	قطاع خاص غير مقيم	
حسب النوع						
4,377.6	4,232.6	4,009.2	3,853.8	3,714.2	قروض	
1,017.5	1,163.0	1,094.7	1,021.0	1,112.6	جاري مدين	
25.4	24.1	22.2	20.3	16.6	تمويل تأجيري	
حسب العملة						
2,953.5	2,947.9	2,929.7	2,838.7	2,789.8	دولار	
756.4	711.1	629.6	582.7	544.9	دينار أردني	
1,667.7	1,720.7	1,537.1	1,443.6	1,478.0	شيك	
42.8	40.0	29.6	30.2	30.7	عملات أخرى	
5,420.4	5,419.7	5,126.0	4,895.1	4,843.4	المجموع	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف، أيلول 2015.

انخفاض حصتها مقارنة مع الربع الثاني من العام بنحو 1.2 نقطة مئوية (انظر الجدول 4-3).

أما بالنسبة لتوزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية المختلفة فتشير البيانات إلى استمرار سيطرة تمويل السلع الاستهلاكية على النسبة الأعلى من هذه التسهيلات رغم

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص

حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

2015			2014		القطاع الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
22.1	21.5	21.4	21.6	21.8	العقارات والإنشاءات
2.5	2.7	2.8	1.1	1.1	تطوير الأراضي
6.2	6.4	6.8	7.0	7.0	التعدين والصناعة
20.7	20.1	19.2	20.4	20.4	التجارة الداخلية والخارجية

2015			2014		القطاع الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
1.6	1.4	1.6	1.3	1.2	الزراعة والثروة الحيوانية
1.5	1.6	1.5	1.6	1.7	السياحة والفنادق والمطاعم
0.5	0.7	0.6	0.8	0.6	النقل والمواصلات
11.4	10.4	10.1	10.2	10.5	الخدمات
0.5	0.9	0.8	0.8	0.8	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
4.4	4.3	4.2	4.5	4.5	تمويل شراء السيارات
23.1	24.3	25.6	25.2	25.8	تمويل السلع الاستهلاكية
5.5	5.8	5.5	5.4	4.5	أخرى في القطاع الخاص
4,261.7	4,155.7	3,825.7	3,656.1	3,505.6	الإجمالي (مليون دولار)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أيلول 2015.

الموجودات الأخرى

بلغ إجمالي قيمة الموجودات الأخرى نهاية الربع الثالث من العام 2015 حوالي 762.7 متراجعة بحوالي 20% مقارنة مع الربع السابق، وقد جاء هذا التراجع نتيجة لتراجع البنود المدينة برسم التحصيل، وتراجع العمليات بين المصارف.

2-4 جانب المطلوبات

بلغ الرصيد القائم لإجمالي ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) حوالي 9,506.5 مليون دولار خلال الربع الثالث 2015، مرتفعة بنحو 0.5% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وبنحو 7.0% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويوضح الشكل 4-1 أدناه النمو (على أساس ربعي) في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الثالث 2014 حتى نهاية الربع الثالث 2015

وتوزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام (بما فيها السلطات المحلية والمؤسسات العامة) والخاص بنسب 7.2%، و92.8% على التوالي في نهاية الربع الثالث 2015. من جانب آخر توزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 96.3% وودائع لغير المقيمين بنسبة 3.7%. (انظر جدول 4-

(4

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

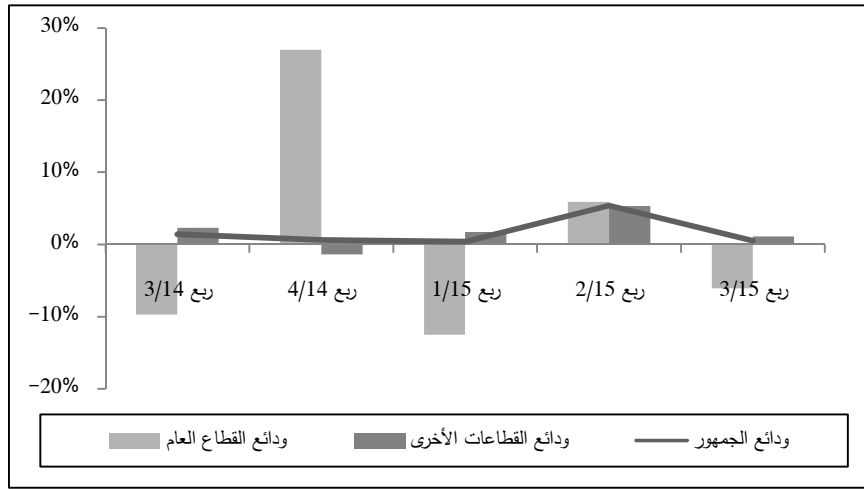
بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث 2015 حوالي 4,109.9 مليون دولار، مسجلة نمواً بنسبة 4.5% مقارنة مع الربع السابق، نتيجة لارتفاع أرصدة المصارف خارج فلسطين بنسبة 3.3%، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 11.1%²⁴، علماً أن أرصدة المصارف فيما بينها في فلسطين قد انخفضت بنسبة 6.0% خلال نفس الفترة.

النقدية والمعادن الثمينة

شهد بند النقدية والمعادن الثمينة ارتفاعاً نهاية الربع الثالث من العام 2015 بنسبة 4.4% مقارنة مع الربع السابق، ليبلغ حوالي 1,037.3 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 5.7% و1.1%، على التوالي، على الرغم من شحن حوالي 2,309.9 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل خلال الربع الثالث من العام، منها حوالي 1,500 مليون شيكل تم شحنها إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، وحوالي 809.9 مليون شيكل قامت البنوك الأردنية العاملة في فلسطين بشحنها بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة.

²⁴ تتمثل الأرصدة لدى سلطة النقد في احتياطات إلزامية بنسبة 72%، وحسابات جارية بنسبة 19%، وحسابات أخرى بنسبة 9%.

شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور

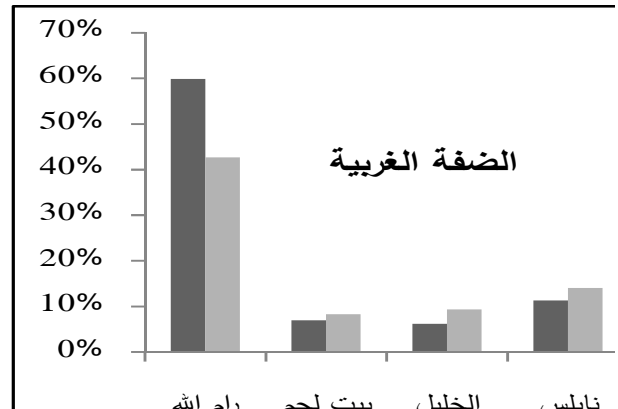
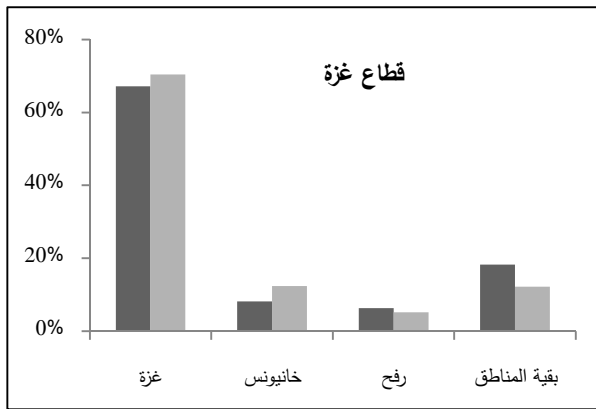


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2015.

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، استقرت حصة كل من قطاع غزة والضفة الغربية عند نفس النسب في الربع السابق وهي 10.7% و 89.3% على الترتيب. ويبين الشكل 4-2 توزيع

شكل 4-2: الودائع والائتمان الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الثالث من العام 2015



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمع للمصارف.

نحو 36.4%، أما عملة الشيك²⁵ فشكّلت 34.4%، وفي المرتبة الثالثة الودائع بالدينار الأردني بنسبة 25.5%. (انظر جدول 4-4)

أما فيما يتعلق بنوع الوديعة، فقد شكّلت الودائع الجارية حوالي 40% من إجمالي ودائع الجمهور، مرتفعة بحوالي 1.4% مقارنة بالربع السابق، بينما شكّلت ودائع التوفير نحو 32%. كذلك الحال فقد استقرت الودائع لأجل عند نحو 28% من إجمالي ودائع الجمهور نهاية الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. (انظر جدول 4-4)

²⁵ يرجى الانتباه إلى تأثير سعر صرف الدولار مقابل الشيك عند النظر إلى التغيرات التي تطرأ على هيكل توزيع ودائع الجمهور على العملات المختلفة، حيث أن الأهمية النسبية لكل عملة تحسب بناءً على قيمة الودائع بكل عملة مقومة بالدولار.

وفيما يتعلق بهيكل توزيع ودائع الجمهور حسب عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على هذه الودائع لتشكل

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2015			2014			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث		
حسب الجهة المودعة						
683.4	727.5	687.0	785.2	618.2		قطاع عام
8,500.7	8,399.7	7,962.4	7,840.6	7,946.2		قطاع خاص مقيم
322.4	329.1	324.7	308.7	319.6		قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع الوديعة						
3,822.0	3,770.5	3,609.4	3,505.7	3,607.6		ودائع جارية
2,663.6	2,663.4	2,502.3	2,591.5	2,462.8		ودائع أجلية
3,021.0	3,022.4	2,862.5	2,837.3	2,813.6		ودائع توفير
حسب نوع عملة إيداع						
3,462.1	3,555.2	3,347.1	3,550.4	3,481.6		دولار
2,428.1	2,375.9	2,270.8	2,299.4	2,337.0		دينار أردني
3,274.9	3,122.0	2,940.6	2,750.5	2,716.6		شيك
341.4	403.2	415.6	334.2	348.8		عملات أخرى
9,506.5	9,456.3	8,974.1	8,934.5	8,884.0		المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، أيلول 2015.

4-3 مؤشرات أداء المصارف²⁶

تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 0.3 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 57%، ويعزى هذا الانخفاض إلى نمو ودائع الجمهور بنسبة أعلى من النمو في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث من العام 2015. أما نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص فقد ارتفعت بحوالي 0.4 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة لتصل إلى 48.3%.

أما أرصدة سلطة النقد والمصارف فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 22.4% نهاية الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع السابق نتيجةً لنمو ودائع سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 92.6%، مقابل انخفاض كل من ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 2% وودائع المصارف في فلسطين بنحو 6%. أما عند مقارنتها مع الربع المناظر من العام 2014 فيلاحظ أنّ هذه الأرصدة شهدت ارتفاعاً بنسبة 7.4%.

كما سجلت حقوق الملكية للمصارف المرخصة نمواً بنسبة 2.2% في نهاية الربع الثالث من العام مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 1,427 مليون دولار، وذلك على خلفية ارتفاع كل من أرباح السنة الجارية بنسبة 53%، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنحو 1.3% خلال فترة المقارنة. أما المطلوبات الأخرى، فقد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً لتبلغ حوالي 177.5 مليون دولار مقابل 391.7 مليون دولار في الربع السابق.

²⁶ مزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين الذي تصدره سلطة النقد.

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

2015			2014		المؤشر
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
11.5	11.2	12.1	12.4	11.9	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
74.7	71.1	72.2	68.0	74.3	نسبة الإيرادات من الفوائد إلى إجمالي الدخل
57.0	57.3	57.1	54.8	54.5	إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور
48.3	47.9	46.2	44.9	42.5	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص
33.9	33.9	36.4	39.4	38.3	التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع*
2.5	2.5	2.6	2.5	2.7	التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، أيلول 2015.
* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✧ أرباح المصارف المرخصة

والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الثالث 2014 وحتى الربع الثالث 2015. وتشير البيانات إلى أن البند الذي ساهم بأكبر نسبة في صافي الإيرادات كان بند الفوائد وبنسبة 74.4%، وهو ما يدل على أن المصارف لا تزال تعتمد على الوساطة المالية بين القطاعات المختلفة كوظيفة أساسية لتوليد الدخل.

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة نهاية الربع الثالث من العام 2015 حوالي 36.4 مليون دولار، مقارنة بنحو 32.2 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 31.3 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2014. وبلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف منذ كانون الثاني حتى أيلول من العام 2015 حوالي 104.7 مليون دولار. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف المرخصة 2014-2015

(مليون دولار)

2015			2014		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
128.3	130.1	123.0	129.8	122.7	صافي الإيرادات
95.5	92.5	88.8	88.3	91.0	الفوائد
23.0	22.8	22.6	24.0	21.7	العمولات
0.3	4.8	1.7	0.6	0.5	أوراق الدين المالية والاستثمارات
7.9	8.9	8.2	7.3	7.2	عمليات تبديل وتقييم والعملات الأجنبية
0.1	0.1	0.1	0.5	1.0	المشتقات (التحوط والمتاجرة)
1.5	1.0	1.6	8.5	1.3	الدخول التشغيلية الأخرى
91.9	97.9	86.9	89.8	91.4	النفقات
81.6	79.5	73.6	78.3	77.2	النفقات التشغيلية
-0.4	5.4	3.3	-0.05	0.03	المخصصات
10.7	13.0	10.0	11.5	14.2	الضريبة
36.4	32.2	36.1	39.4	31.3	صافي الدخل*

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، أيلول 2015 (بيانات غير منشورة).
* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض معدل الفائدة على الودائع بعملة الدينار بنحو 0.01 نقطة مئوية لتصل إلى 2.21%،

تراجعت معدلات الفائدة على الودائع لجميع العملات (الدينار الأردني، الدولار، والشيكال) خلال الربع الثالث من العام 2015

وأما أسعار الفائدة الحقيقية والتي يتم تعديلها حسب التضخم (الذي بلغ نهاية الربع الثالث من العام 2015 حوالي 0.88% على أساس سنوي) فقد بلغت للقروض على الدينار 8.61%، وعلى الدولار والشيكال 5.77% و9.27% على التوالي. في حين بلغ معدل الفائدة الحقيقي على الودائع بالدينار حوالي 1.23% وعلى وداائع الدولار 0.01% وودائع الشيكال 0.49%.

وعلى الدولار بنحو 0.08 نقاط مئوية لتصل إلى 0.89%، فيما تراجعت الفائدة على الودائع بعملة الشيكال بنحو 0.13 نقطة مئوية لتصل إلى 1.37% قياساً على ما كانت عليه في الربع السابق. أما معدلات الفائدة على القروض فقد ارتفعت خلال الربع الثالث 2015 على كل من الدينار الأردني والدولار لتصل إلى 9.49% و6.65% على التوالي، بينما انخفضت على القروض بعملة الشيكال لتصل إلى 10.15%. (انظر جدول 7-4)

جدول 7-4: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الشيكل		الدولار		الدينار الأردني		الفترة
القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	
10.61	1.46	6.57	0.76	9.35	2.13	الربع الثالث 2014
10.82	1.59	6.88	0.92	8.69	2.14	الربع الرابع
10.96	1.46	6.41	0.82	9.03	2.15	المتوسط
10.32	2.03	6.88	0.86	8.79	2.15	الربع الأول
10.34	1.50	6.46	0.97	9.18	2.22	الربع الثاني 2015
10.15	1.37	6.65	0.89	9.49	2.21	الربع الثالث

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أيلول 2015.

4-5 نظام المدفوعات

✦ حركة المقاصة

وفي نفس السياق، يلاحظ ارتفاع عدد قيمة الشيكات المعادة، حيث ارتفع عدد هذه الشيكات بنحو 3.7% كما ارتفعت قيمتها بحوالي 7.6% خلال فترة المقارنة (انظر الجدول 8-4).

ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 2.7% مقارنةً بالربع السابق ليصل إلى 1,263,542 شيك، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2,778 مليون دولار. جدير بالذكر، أنّ عملة الشيكال تستحوذ على 93.3% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، يليها الشيكات بعملة الدولار.

جدول 8-4: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الشيكات المعادة		الشيكات المقدمة للتقاص		الفترة
القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	
168.4	110,488	2,779.3	1,093,504	الربع الأول
154.0	107,158	2,802.0	1,140,775	الربع الثاني
179.4	124,461	2,724.5	1,143,268	الربع الثالث
162.0	125,329	2,795.6	1,260,225	الربع الرابع
663.8	467,436	11,101.4	4,637,772	المجموع
162.0	143,401	2,588	1,191,145	الربع الأول
150.1	120,213	2,775.3	1,230,763	الربع الثاني
161.5	124,673	2,778.0	1,263,542	الربع الثالث

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أيلول 2015.

6-4 الانتشار المصرفي

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015 بفرع واحد في الضفة الغربية. لتصل إلى 274 فرعاً ومكاتباً، منها 223 في الضفة الغربية و51 في قطاع غزة. ويبين الجدول 4-9 الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة في فلسطين كما في نهاية شهر أيلول من العام 2015.

جدول 4-9: مؤشرات الانتشار المصرفي في فلسطين بتاريخ 2015/9/30

المجموع	مصارف وافدة		مصارف محلية		عدد فروع ومكاتب المصارف
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
قطاع غزة	223	17	101	34	122
51	504	16	231	58	732
عدد أجهزة الصراف الآلي	137,832	1,209	11,107	40,373	126,716
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	59,231	528	42,121	20,281	17,110
عدد بطاقات الائتمان	370,056	18,732	250,842	66,649	119,214
عدد بطاقات الخصم المباشر	4,776	0	73	1,286	4,703
عدد نقاط البيع					

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- دائرة الرقابة والتفتيش، أيلول 2015

7-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة 66 فرع ومكتب في نهاية الربع الثالث من العام 2015، موزعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل بها حوالي 476 موظف. وبلغ عدد العملاء نحو 50,951، حوالي 68.9% منهم في الضفة الغربية و31.1% في قطاع غزة.

جدول 4-10: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة من الربع الأول- الثالث/2015

الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
6	6	6	عدد مؤسسات الإقراض المرخصة ²⁷
66	60	59	عدد الفروع
476	420	408	عدد الموظفين
50,951	48,109	46,925	عدد المقترضين
35,121	32,611	30,942	- الضفة الغربية
15,830	15,498	15,983	- قطاع غزة
124,735,707	112,755,070	103,556,832	إجمالي محفظة القروض (دولار)
91,227,913	83,204,995	75,976,122	- الضفة الغربية
33,507,794	29,550,075	27,580,710	- قطاع غزة

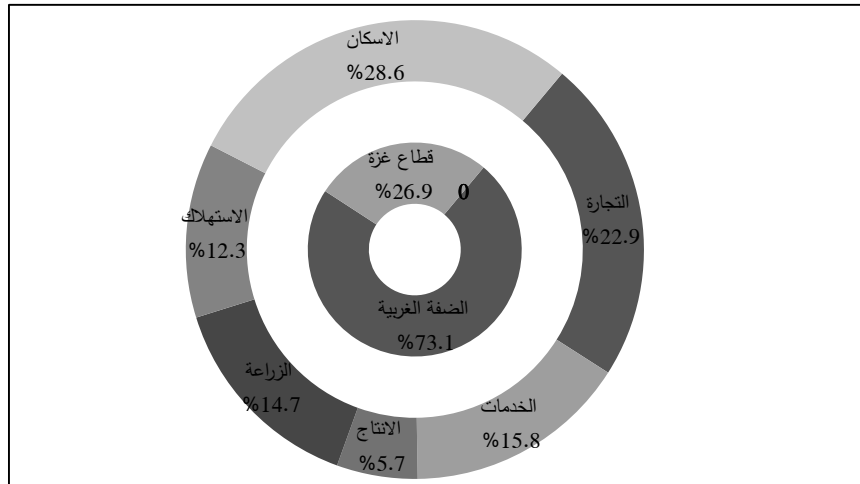
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع الإسكان بنسبة 28.6%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 22.9%، ثم قطاع الخدمات بحوالي 15.8%، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة بنسبة 14.7%، ثم قطاعي الاستهلاك والإنتاج بواقع 12.3% و5.7% على التوالي.

من جانب آخر، بلغ إجمالي محفظة القروض المقدّمة من هذه المؤسسات حوالي 124.7 مليون دولار في نهاية الربع الثالث 2015، منها حوالي 91.2 مليون دولار في الضفة الغربية و33.5 مليون دولار في قطاع غزة. وقد توزعت هذه القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسب متفاوتة، حيث

²⁷ تمثل مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد، وهي: أصالة، وفيتاس فلسطين للإقراض الصغير، والمركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، وريف، والإبداع، وفاتن.

شكل 4-3: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة



8-4 بورصة فلسطين

الدوران²⁹: بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2015 نحو 2.0%، مقارنة مع 1.6% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم البنوك والخدمات المالية 2.8%، قطاع الخدمات 2.0%، قطاع التأمين 1.4%. قطاع الاستثمار 1.4%، وقطاع الصناعة 0.8%.

✧ درجة التركيز³⁰:

حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 85% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2015، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (41%)، بنك فلسطين (19%)، بنك القدس (15%)، العربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (6%)، فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو" (4%).

بقيت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2015 تقريباً ثابتة مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام حوالي 3 مليار دولار. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 43%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 29% (انظر الشكل 4-4).

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسمة السوقية²⁸: بلغت نسبة الرسمة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2014 نحو 25% مقارنة مع 24% في العام 2013.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2015، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع الصناعة (13 شركة)، قطاع الخدمات (12 شركة)، قطاع الاستثمار (9 شركات)، قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، وقطاع التأمين (7 شركات).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2015 نحو 1.9% مقارنة مع 1.5% خلال الربع الثاني من العام 2015.

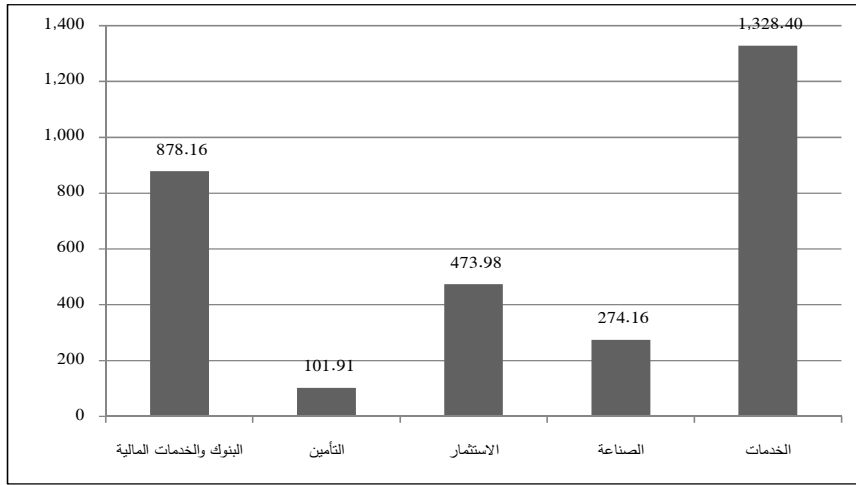
²⁹ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتاج بها الأسهم.

³⁰ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

²⁸ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

شكل 4-4: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2015

(مليون دولار)



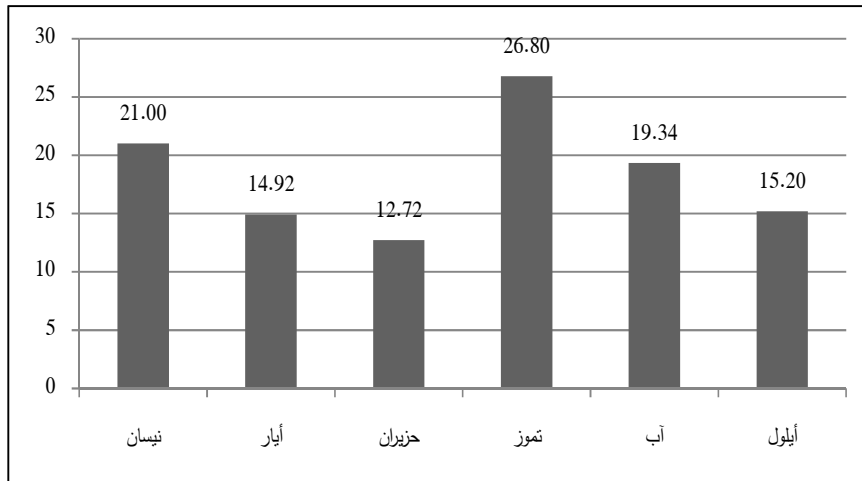
المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015 نحو 30.9 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 61 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2015، بارتفاع مقداره 26% عن الربع السابق (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين

خلال أشهر الربيعين الثاني والثالث 2015

(مليون دولار)



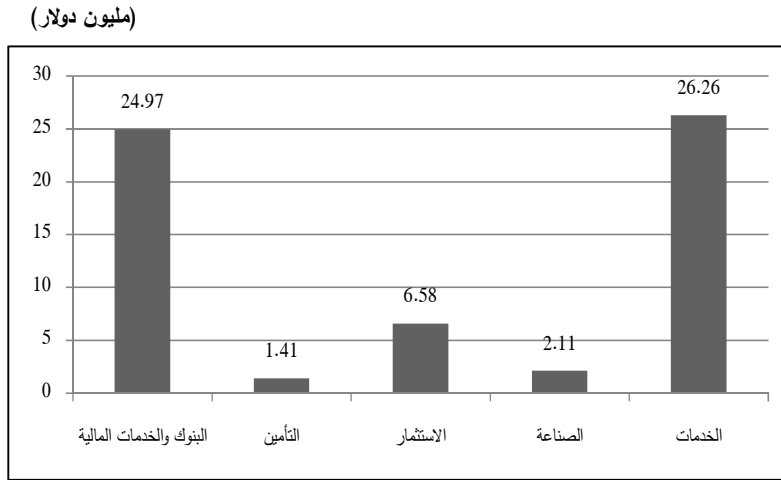
المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2015 عند 484.68 نقطة، متقدماً بـ 6.31 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر الشكل 4-7).

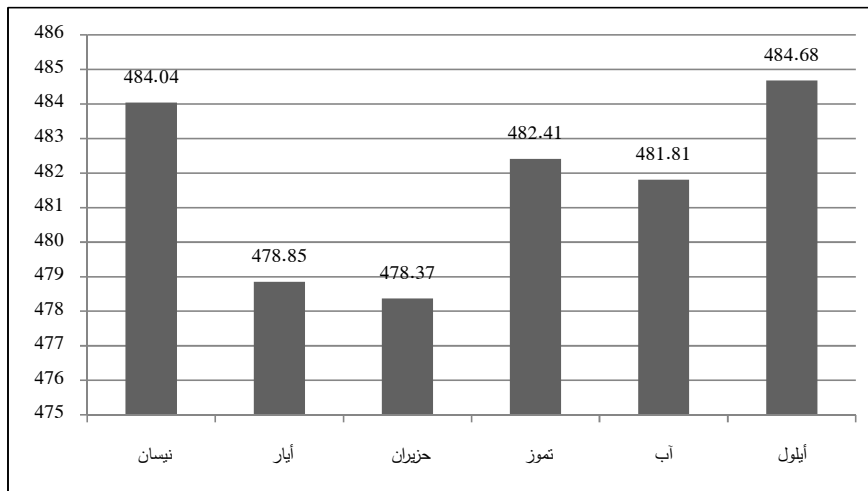
أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2015، بنسبة 23.9%، يليه كلاً من قطاع البنوك والخدمات المالية والاستثمار بنسب 22.7% و6% على التوالي (نظر الشكل 4-6).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثالث 2015



المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر الربعين الثاني والثالث 2015



المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

خلال الربع الثالث من العام 2015 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة³¹. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة

³¹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بـ 29 شركة (9.3%) مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2010-2015)

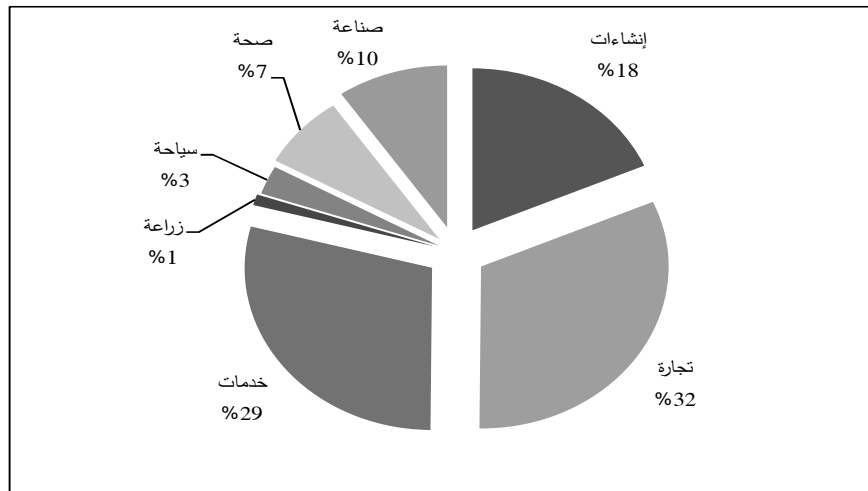
الربع	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014	العام 2015
الربع الأول	334	389	319	272	440	358
الربع الثاني	428	373	278	317	367	418
الربع الثالث	164	287	228	302	311	340
الربع الرابع	290	337	245	281	372	
المجموع	1,216	1,386	1,070	1,172	1,490	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

الربع الثالث من العام 2015، بنسبة 32% (12.4 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 29% (11.4 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 18.5% و 9.6% على التوالي (7.3 و 3.8 مليون دينار) (انظر الشكل 5-1).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2015 حوالي 39 مليون دينار أردني³²، بانخفاض مقداره 39% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2015



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

³² تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2015 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار، واليورو. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربيعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7076)، (0.7632) على التوالي.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2015 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (125 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (211 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (4 شركات). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على 58.4% من إجمالي رأس المال المسجل، بينما استحوذت كلاً من شركات الشركات العادية العامة والمساهمة الأجنبية على 29.8% و11.8% على التوالي (انظر جدول 5-2).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني 2014-2015

المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
47.662	0	0	34.651	13.010	الربع الثالث 2014
59.736	0	0	44.887	14.850	الربع الرابع 2014
224.269	12.017	0	147.367	65.485	2014
37.385	1.277	0	23.414	12.694	الربع الأول 2015
64.105	0.831	0	49.325	13.949	الربع الثاني 2015
39.359	4.627	0	22.990	11.742	الربع الثالث 2015

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

انخفض عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015 بنسبة 5.1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2015 (من 2,345 رخصة إلى 2,225 رخصة). وسجلت مساحة الأبنية المرخصة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015 انخفاضاً بنسبة 10.0% مقارنة بالربع الثاني من العام 2015 (انظر الجدول 5-3). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014 يلاحظ ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة بنسبة 9.1%، ويُلاحظ أيضاً ارتفاعاً في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 0.3%.

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر هام عن النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. وهناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الرسمية الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أنّ جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2014-2015

2015			2014			المؤشر
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	
2,225	2,345	1,970	9,075	2,144	2,039	مجموع الرخص الصادرة
2,050	2,153	1,795	8,312	1,950	1,866	مبنى سكني
175	192	175	763	194	173	مبنى غير سكني
920.0	1,021.8	895.7	4,077	978.0	917.6	مجموع المساحات المرخصة
3,405	3,838	3,226	13,777	3,452	2,929	عدد الوحدات الجديدة
596.0	691.9	595.3	2,546.1	618.7	600.2	مساحة الوحدات الجديدة
746	665	452	3,053	664	642	عدد الوحدات القائمة
124.0	108.5	75.3	500.7	104.0	105.3	مساحة الوحدات القائمة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الإسمنت المستوردة إلى فلسطين في الربع الثالث من العام 2015 بمقدار 8.7% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2015. جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية (12.8%) وارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى قطاع غزة (11.6%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يُلاحظ ارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى فلسطين بنسبة 34.5%. (انظر الجدول 4-5)

جدول 4-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2014-2015 (ألف طن)

المؤشر	2015			2014		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث
الضفة الغربية	364.7	418.1	336.6	1,491.4	382.5	339.1
قطاع غزة	94.5	84.7	55.8	39.7	22.6	2.3
فلسطين	459.2	502.8	392.4	1,531.1	405.0	341.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2015. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من هذا العام 7,192 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة مع الربع السابق وارتفاعاً بنحو 80% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 70% من السيارات المسجلة خلال الربع الثالث 2015 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 23% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 8% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (انظر الجدول 5-5).

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإنّ هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
4,000	465	2,053	1,482	الربع الثالث 2014
5,429	902	3,315	1,212	الربع الأول 2015
6,440	603	4,030	1,807	الربع الثاني 2015
1,971	161	1,250	560	تموز
2,769	267	1,893	609	آب
2,452	115	1,860	477	أيلول
7,192	543	5,003	1,646	الربع الثالث 2015

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 13.5%، في حين ارتفعت بنسبة 23.8% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014. ويتوزع النزلاء بين 48.0% في فنادق جنوب الضفة الغربية، و21.7% في فنادق القدس و18.4% في فنادق وسط الضفة الغربية. أما نسبة النزلاء في فنادق شمال الضفة الغربية فقد بلغت 11.9%.

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 107 فنادق في نهاية الربع الثالث من العام 2015 مقارنة مع 110 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2015. ووصل عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2015 ما مجموعه 123,531 نزلياً، أقاموا 336,822 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2015 يتبين أن هناك

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2014-2015

المؤشر	2015			2014		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام	الربع الرابع	الربع الثالث
عدد الفنادق العاملة	107	110	111	109	109	109
متوسط عدد العاملين	2,902	3,030	3,075	2,995	2,970	2,927
عدد النزلاء	123,531	142,795	99,689	610,347	152,531	99,811
عدد ليالي المبيت	336,822	417,847	291,917	1,537,311	406,394	272,567
متوسط إشغال الغرف	1,545.9	1,718.6	1,359.6	1,681.9	1,650.5	1,499.3
متوسط إشغال الأسرة	3,661.1	4,591.7	3,243.5	4,211.8	4,417.3	2,962.7
نسبة إشغال الغرف %	22.9	25.3	19.8	25.2	24.5	22.7
نسبة إشغال الأسرة %	24.6	30.3	21.2	28.5	29.6	20.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

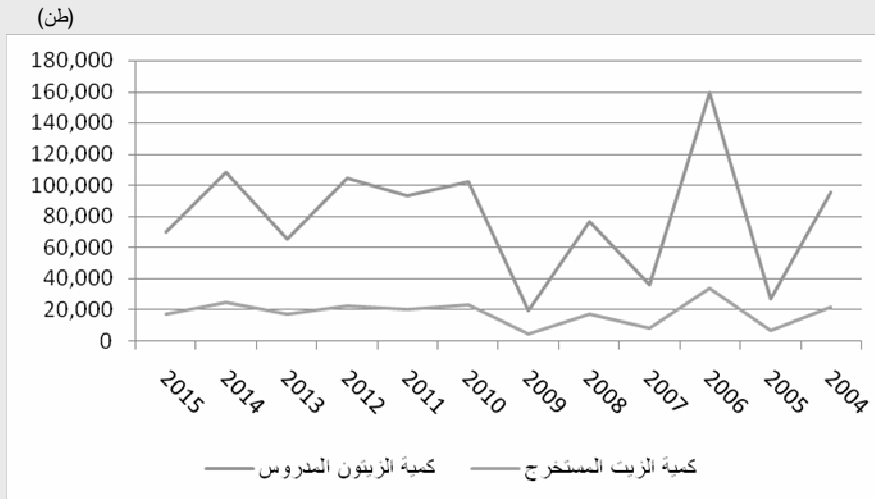
صندوق 4: إنتاج الزيتون: في الوسط بين الشلتونية والماسية!

يلعب قطاع الزيتون، ومنذ عقود طويلة، دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. إذ يشكل محصول الزيتون أهم محصول زراعي في فلسطين: حوالي 11 مليون شجرة زيتون تغطي 45% من مساحة الأراضي الزراعية، و85% من مساحة أراضي أشجار البستنة. كما يستحوذ الزيتون على 25% من قيمة الإنتاج الزراعي، الذي يستقطع بدوره 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي.³³ ويمكن تأطير الأهمية الاقتصادية لقطاع الزيتون في فلسطين حسب ثلاثة معايير: الأول، أنّ 14% من العائلات الفلسطينية تعتمد على الزيتون بصورة مباشرة وغير مباشرة وبواقع 100 ألف عائلة فلسطينية³⁴. الثاني، يتمثل في الجانب التشغيلي، فقد بلغ متوسط عدد العاملين بأجر في معاصر الزيتون حوالي 1,200 عامل في الموسم، يضاف لهم العاملين في القطاف، إذ بلغ عدد العاملين في القطاف خلال موسم الزيتون أكثر من 700 ألف مواطن. وعادة ما يكون هذا العمل عائلي أو تعاوني، وهو ما يؤدي إلى توفير 40% من قيمة الإنتاج بدل أجور³⁵. أخيراً، هناك البعد الاستثماري، الذي يتمثل في تنامي قيمة الاستثمارات التي صاحبت هذا القطاع، وبخاصة الاستثمار في مجال المعاصر الحديثة. فقد ارتفع عدد المعاصر من 242 معصرة عام 2004 إلى 265 معصرة عام 2014، منها 22 معصرة في قطاع غزة. وكانت قيمة هذه الاستثمارات حوالي 10,800 ألف دولار عام 2004 وأصبحت حوالي 29 مليون دولار عام 2014.³⁶

الإنتاجية

يتعرض الإنتاج السنوي للزيتون للتذبذب الشديد (انظر الشكل أدناه). ويعكس هذا التذبذب ثلاثة حالات موسمية يمر بها المحصول: الموسم "الشلتوني" (كمية إنتاج متدنية)، كما حدث في عام 2009 حيث لم يتجاوز إنتاج الزيت أكثر من 4,800 طن. والموسم "الماسي" (كمية إنتاج عالية) والحالة الوسطية للإنتاج.

شكل: تذبذب كمية الزيتون المدروس وكمية الزيت المستخرج من الزيتون في فلسطين 2004_2015



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح معاصر الزيتون، 2004-2014. رام الله - فلسطين. بيانات عام 2015 بناء على تقدير الزيتون السنوي لوزارة الزراعة.

تشير البيانات في الجدول أدناه أنّ هناك استقراراً في كمية الإنتاج في الموسم الوسطي (بمعدل 90 ألف طن زيتون في السنوات الست الأخيرة). وتجدر الإشارة أنّ السنوات الست الأخيرة لم تشهد موسماً "ماسياً" الذي من المعتاد أن يأتي كل ثاني أو ثالث موسم والذي يصل الإنتاج فيه إلى ما يزيد عن 150 ألف طن. ويعود السبب في غياب التماوج الحاد والاستقرار على الإنتاج المتدني أو المتوسط إلى التغيرات المناخية المتمثلة في التذبذب في كمية الأمطار وتوزيع درجات الحرارة، بالإضافة إلى كثرة الأمراض وشيخوخة أشجار الزيتون (أكثر من 70% من الأشجار تعاني من الشيخوخة).³⁷

تشير التقديرات الأولية لوزارة الزراعة بأن إنتاج الزيتون في الموسم الحالي (2015) يبلغ حوالي 78 ألف طن، منها 13 ألف طن إنتاج قطاع غزة. ويتوزع استخدام هذه الكمية بين 8-10 آلاف طن لغرض التخليل والباقي يستخدم لاستخراج زيت الزيتون. وتغطي الكمية الأخيرة نحو 17,500

³³ وزارة الزراعة الفلسطينية: تقرير الإنتاج عام 2015، تقرير داخلي غير منشور. أنظر أيضاً باسم خوري (2005) صناعة زيت الزيتون في فلسطين

³⁴ يضم تجار المواد الغذائية، متعهدي استصلاح الأراضي، أصحاب المعاصر، مؤسسات التصدير، الجمعيات العاملة في تصنيع منتجات الزيتون. حيث بلغ عدد العمال في هذا المجال 23 ألف عامل. انظر المرجع رقم 33.

³⁵ المفوضية الأوروبية 2012 - الأمن الغذائي والزراعة - التقرير النهائي من قبل اتحاد HTSPE.

³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015 - مسح معاصر الزيتون 2014

³⁷ وزارة الزراعة - المرجع رقم 33، الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون 2014-2019

طن من زيت الزيتون. وهذه الكمية تزيد بشكل صغير على كمية الاستهلاك المحلي في فلسطين (نحو 15,000 طن سنوياً). الأمر الذي يعني أنّ الكمية المتاحة للتصدير هذا الموسم ستبلغ 2.5 ألف طن. وعلى الرغم من ضآلة هذه الكمية إلا أنها في الواقع ضعف متوسط التصدير السنوي خلال الفترة 2007-2014، والذي بلغ 1.8 ألف طن وبقيمة 13 مليون دولار.³⁸

جدول: كمية الزيتون المدروس وكمية الزيت المستخرج من الزيتون في فلسطين 2004-2015 (طن)

السنة	كمية الزيتون المدروس	كمية الزيت المستخرج
*2015	70,000.00	17,500.00
2014	108,379.10	24,758.50
2013	65,829.40	17,641.90
2012	104,762.60	22,951.10
2011	93,565.70	20,754.00
2010	102,161.90	23,754.00
2009	19,860.40	4,771.30
2008	76,387.80	17,583.90
2007	36,032.70	8,869.70
2006	159,059.00	34,002.00
2005	27,310.00	6,790.00
2004	95,765.00	22,106.00

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح معاصر الزيتون، 2004-2014. رام الله - فلسطين.

*: بناء على تقدير الزيتون السنوي لوزارة الزراعة.

تتراوح نسبة الزيت المستخرج من الزيتون ما بين 19%-23%. وتعتمد هذه النسبة على كفاءة المعاصر وحدائتها³⁹، فكلما كانت المعاصر أكثر حداثة كلما قل معدل الفاقد. ويجدر التنويه بأن نسبة الفاقد في عصر الزيتون عالمياً تبلغ 6% (وتصل إلى 3% فقط في المعاصر الحديثة جداً)، بينما هي في فلسطين 12% بسبب قدم بعض المعاصر، وأسباب فنية أخرى، وهذا بدوره يقلل من الإنتاجية. ويتطلب رفع الإنتاجية في فلسطين استبدال المعاصر القديمة وتطوير طريقة العمل والتخزين والتقيّد بالإجراءات السليمة والإرشادات الزراعية، والتغلب على بعض المشكلات المرتبطة بالري والتسميد والحصاد.

المشاكل التي تواجه الإنتاج

بالإضافة إلى المعوقات الإسرائيلية بكافة أشكالها (جدار الفصل العنصري الذي عزل أكثر من 40 ألف دونم في مناطق مصنّفة أمنياً، ومع وجود الأراضي القريبة من المستوطنات أدى إلى عدم تمكّن جزء كبير من قطف ثمار الزيتون جزاء تعديلات المستوطنين اليهود، هذا فضلاً عن قطع وتدمير العديد من أشجار الزيتون من قبلهم)⁴⁰، يواجه قطاع الزيتون العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية الأخرى. فعلى الرغم من إجراء العديد من الدراسات الفنية، ووضع أكثر من استراتيجية لقطاع الزيتون إلا أنه لا زال يعاني من العديد من المشاكل الفنية والتسويقية والزراعية. ومن أبرز هذه المشاكل ارتفاع تكاليف الإنتاج⁴¹، وعدم اتباع الخطوات السليمة لعمليات ما بعد الحصاد، وضعف الإنتاجية وارتفاع الفاقد بنسبة تزيد على 10%. هذا إلى جانب المشاكل التسويقية المتمثلة في ضعف مهارات الإدارة والتعبئة والتغليف. كما أنّ غياب التقييم الدولي المحايد لجودة زيت الزيتون الفلسطيني يلعب دوراً في ضعف التسويق، إذ لم يتم حتى الآن الاعتراف بجودة الزيت الفلسطيني من قبل مجلس الزيت العالمي. وهذا يتطلب جهوداً مهنية ومثابرة من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومجلس الزيت الفلسطيني، إلى جانب جهود تطوير وتحسين نوعية الإنتاج. إذ أنّ غياب المصادقة على الزيت وإعطائه علامة تجارية بشهادة عالمية سيجعل من الصعب تسويقه في الأسواق العالمية.

ساهم في تحرير هذا الصندوق مسيف مسيف

³⁸ بافتراض أن كيلو زيت الزيتون يصدر بـ 27 شيكل (7.1 دولار)، بحسب تصريح مدير زراعة طولكرم. جريدة حياه وسوق - عدد 225 - 6 كانون أول/2015. انظر أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - بيانات التجارة الخارجية.

³⁹ 40% من المعاصر تعتبر قديمة - الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون 2014-2015.

⁴⁰ <http://thisweekinPalestine.com/details.php?id=3101&ced=182&cedid=182>.

400 ألف شجرة زيتون اقتلعت منذ عام 1987 لغاية عام 2010، إسماعيل دعيق، وزير الزراعة السابق.

14,933 شجرة زيتون اقتلعت بين عامي 2014-2015، الأونكتاد - مجلس التجارة والتنمية، تقرير سنوي عن مساعدة الشعب الفلسطيني. 2015

⁴¹ تزيد تكلفة إنتاج الزيت في فلسطين بنسبة 30% عن الأردن (البنك الدولي، 2006)، وهو ما يعني وجود منافس قوي للزيت الفلسطيني في الأردن وفي السوق العربي في إسرائيل، نظراً للتشابه بين الزيوت الأردنية والفلسطينية.

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

سجّلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.04% خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وارتفاعاً بنسبة 0.88% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي أثّرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار مجموعة خدمات

التعليم، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.20% مقارنة مع السابق، وبنسبة 6.31% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. في حين سجّلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته انخفاضاً حاداً مقداره 2.06% خلال الربع الثالث من العام 2015، وبمقدار 7.16% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: نسب التغير الربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات الرئيسية

المجموعة	نسبة التغير في الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع الثاني 2015	نسبة التغير في الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع الثالث 2014
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.67	0.74
المشروبات الكحولية والتبغ	(2.75)	7.69
الأقمشة والملابس والأحذية	0.78	5.87
المسكن ومستلزماته	(2.06)	(7.16)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.23	3.00
الخدمات الطبية	0.71	0.72
النقل والمواصلات	0.34	(0.44)
الاتصالات	(0.31)	(2.17)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.75	2.46
خدمات التعليم	1.20	6.31
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.32	2.02
سلع وخدمات متنوعة	(0.21)	1.18
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.04	0.88

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

بنزين 95 بدون رصاص إلى 5.94 شيكل / لتر. كما وصل سعر السولار إلى 5.43 شيكل / لتر خلال شهر أيلول 2015). انخفضت أيضاً أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 3.09% (انخفضت أسعار الغاز بمقدار 10.75%، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز - تعبئة محلية إلى 56.75 شيكل / 12 كغم خلال شهر أيلول 2015). انخفضت أسعار منتجات الألبان والبيض بمقدار 2.00% (انخفض سعر البيض بمقدار 12.09%، حيث وصل سعر بيض الدجاج - محلي 13.29 شيكل / 2 كغم خلال شهر آب 2015).

يستعرض جدول 2-6 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بالربع السابق. سجّلت أسعار اللحوم الطازجة ارتفاعاً بنسبة 9.15% (وصل سعر لحم غنم مع العظم طازج - محلي إلى 79.43 شيكل / 1 كغم خلال شهر أيلول 2015)، كما ارتفعت أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 1.36% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 17.34 شيكل / 1 كغم خلال شهر آب 2015)، في المقابل انخفضت أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 6.16%، كما سجّلت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات انخفاضاً مقداره 3.61% (حيث وصل سعر

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2015

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة التغير في الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع الثاني 2015
وقود للسيارات	(3.61)
أالوقود المنزلي	(3.09)
الخضراوات الطازجة	(1.23)
للحوم الطازجة	9.15
السكر	(1.67)
الأرز	0.23
الدواجن الطازجة	1.36
الطحين	(0.99)
منتجات الألبان والبيض	(2.00)
الفواكه الطازجة	(6.16)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

2-6 أسعار المنتج والجملة

2-2-6 الرقم القياسي لأسعار المنتج

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.78% خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بالربع الثاني من العام 2015، نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة السلع الزراعية بنسبة 5.18% (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج)، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.12%، في حين سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك انخفاضاً مقداره 5.97%، كما سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 0.21% (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج) خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق. وبمقارنة الربع الثالث 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.44%.

من ناحية ثانية، نتج ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.92%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة إلى الخارج بنسبة 0.29%.

1-2-6 الرقم القياسي لأسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملاً لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 2.35% خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بالربع الثاني من العام 2015. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة السلع الزراعية بنسبة 7.83% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 4.03%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.90%، في حين سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.04% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). وبمقارنة الربع الثالث 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.65%.

من ناحية ثانية، نتج ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 4.69%، وارتفاع طفيف جداً في أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.03%.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني "العظم" في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2015 انخفاضاً مقداره 1.02% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد سجّل انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2015 مقداره 1.54% مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه. (انظر جدول 3-6).

الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.18% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.09% خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه. كما شهد

جدول 3-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	نسبة التغير الشهرية والربعية				الرقم القياسي			
	تكاليف الطرق	تكاليف البناء لمباني العظم	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء لمباني العظم	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية
					شهر الأساس كانون أول 2008 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100
نيسان 2015	(0.24)	(0.19)	0.11	0.08	112.75	99.12	100.75	100.62
أيار 2015	0.13	(0.19)	0.05	0.02	112.90	98.93	100.81	100.64
حزيران 2015	(0.14)	(0.08)	0.32	0.26	112.74	98.86	101.13	100.89
الربع الثاني 2015	(0.28)	(0.59)	0.00	(0.06)	112.80	98.97	100.90	100.72
تموز 2015	(0.22)	(0.06)	0.05	0.03	112.49	98.80	101.19	100.92
أب 2015	(1.33)	(1.32)	(0.54)	(0.57)	111.00	97.49	100.64	100.35
أيلول 2015	(1.18)	0.10	(0.05)	(0.01)	109.69	97.59	100.59	100.34
الربع الثالث 2015	(1.54)	(1.02)	(0.09)	(0.18)	111.06	97.96	100.81	100.54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-6 الأسعار والقوة الشرائية⁴²

أيضاً على الدينار الأردني تقريباً نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. أما عند المقارنة مع الربع المناظر من عام 2014 (ومع ارتفاع الأسعار بنسبة 0.88%، وارتفاع سعر صرف الدولار بنحو 9.33% مقابل الشيكل) فإن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار تحسنت بنحو 8.45% (انظر الجدول 4-6). هذا بالطبع على افتراض أنّ كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، وافتراض ثبات الدخل والقيمة الاسمية للرواتب والأجور.

استقرّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك دون تغيير يُذكر خلال الربع الثالث من العام 2015 مقارنةً بالربع السابق عند نحو 111.06 (حدث ارتفاع طفيف بنحو 0.04%). بالمقابل شهد هذا الربع تراجع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.83% (إلى 3.84 شيكل لكل دولار حسب بيانات سلطة النقد). وهذا يعني أنّ القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية هبطت بنحو 0.85% خلال الربع الثالث 2015 مقارنة بالربع السابق. وينطبق هذا التراجع في القوة الشرائية

⁴² تعرّف القوة الشرائية على أنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار والتبديل في سعر صرف العملة. على ذلك فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل مطروحاً منه معدل التضخم المحلي.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيان	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	
2014	الربع الثالث	110.100	1.921	3.516	1.461	4.960	1.422	(0.499)
	الربع الرابع	110.116	0.015	3.830	8.933	5.400	8.873	8.859
	الربع الأول	110.085	(0.028)	3.939	2.830	5.567	3.085	3.113
	الربع الثاني	111.024	0.853	3.876	(1.600)	5.469	(1.769)	(2.621)
2015	الربع الثالث	111.067	0.039	3.844	(0.810)	5.425	(0.794)	(0.833)
	تموز	110.434	(0.414)	3.788	(1.008)	5.343	(1.006)	(0.588)
	أب	110.698	0.239	3.834	1.229	5.417	1.403	1.160
	أيلول	112.070	1.239	3.910	1.982	5.515	1.804	0.565

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* يقاس معدل التضخم التبدل في القوة الشرائية للشيكل

7- التجارة الخارجية

1-7 الميزان التجاري

حوالي 1,064.3 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2015 وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 3.4% عن الربع الثاني من عام 2015، وانخفاضاً بنسبة 10.3% عن الربع المناظر من عام 2014.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الثالث من عام 2015 نحو 37.1 مليون دولار، وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة 3.6% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2015، بينما انخفضت بمقدار 2.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. أما صادرات الخدمات إلى إسرائيل خلال الربع الثالث من عام 2015 فقد بلغت نحو 38.8 مليون دولار، ويشكل هذا انخفاضاً بنحو 9.3% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2015، وانخفاضاً بنحو 17.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وهذا يعني أنّ ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل حقق فائض بنحو 1.7 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2015.⁴⁴

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2015 حوالي 1,282.6 مليون دولار⁴³. وارتفعت قيمة الواردات هذه بمقدار 0.5% في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، بينما انخفضت بمقدار 9.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014 (انظر جدول 1-7). أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2015 فلقد بلغت نحو 218.3 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار 11.7% مقارنة مع الربع الثاني، وانخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. وعلى ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي للتجارة المنظورة

⁴³ الصادرات "المرصودة" والواردات "المرصودة" هي فقط التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (أي للاستيراد والتصدير المسجل مع إسرائيل)، وفي "البيانات الجمركية (أي للاستيراد والتصدير مع العالم الخارجي). إضافة إلى التجارة بالمواد الزراعية التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها. وأرقام التجارة المسجلة هنا هي على الأغلب أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية لتجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل والخارج. من ناحية ثانية يتوجب الانتباه إلى أن أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية المذكورة هنا تختلف عن الأرقام المذكورة في الحسابات القومية، نظراً لأن الأرقام هنا تسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، في حين تسجل أرقام الحسابات القومية تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. كذلك الحال مع أرقام استيراد وتصدير الخدمات. إذ يسجل الميزان التجاري فقط قيم الاستيراد والتصدير من إسرائيل، في حين تسجل الحسابات القومية التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

⁴⁴ انظر المراقب (عدد 36 بتاريخ أيار 2014) من أجل مراجعة لتطور التجارة بالخدمات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2015، وانخفاض بنسبة هذه التطورات في الميزان السلعي وميزان الخدمات أدت إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بمقدار 4.0% في الربع 9.8% مقارنة في الربع المناظر 2014.

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2015، 2014

(مليون دولار)

المؤشر	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	إجمالي عام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
واردات سلع	1411.3	1433.5	5,683.2	1,123.9	1276.0	1,282.6
واردات خدمات*	37.9	42.0	150.2	33.3	35.8	37.1
صادرات سلع	224.4	253.0	943.7	211.2	247.1	218.3
صادرات خدمات*	47.1	47.6	190.7	36.9	42.8	38.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

*تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2015 هي بيانات أولية، وهي عرضة للتعديل.

7-2 ميزان المدفوعات

الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته 1,349.4 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 357.4 مليون. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 475.1 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات⁴⁵، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الثالث 2015 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج، وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 586.3 مليون دولار بما يعادل 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (انظر الجدول 7-2). ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 61.3% عن

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني* لأرباع عام 2014 و عام 2015

(مليون دولار)

	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	-1,187.0	-1,371.3	-1,297.2	-1,181.2	-5,036.7	-1,164.5	-1,280.7	-1,418.8
- صافي السلع	-1,141.1	-1,305.3	-1,232.8	-1,151.0	-4,830.2	-1,123.5	-1,244.6	-1,349.4
- صافي الخدمات	-45.9	-66.0	-64.4	-30.2	-206.5	-41.0	-36.1	-69.4
2. ميزان الدخل	369.0	385.1	370.6	357.7	1,482.4	331.8	344.9	357.4
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	366.9	384.4	356.2	341.9	1449.4	307.8	335.9	335.1
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	35.4	31.2	48.8	53.6	169.0	29.1	30.6	46.5
- الدخل المدفوع للخارج	33.3	30.5	34.4	37.8	136.0	5.1	21.6	24.2
3. ميزان تحويلات الجارية	297.1	310.2	416.0	382.0	1405.3	519.3	572.4	475.1
- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	106.2	116.6	212.7	179.1	614.6	206.0	232.0	107.0
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	340.1	347.3	354.4	356.8	1,398.6	438.4	480.2	508.3

⁴⁵ يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري (الذي يتكون بدوره من ثلاثة بنود فرعية) والحساب الرأسمالي والمالي. يضاف إلى ذلك بند حساب السهو والخطأ الذي يوازن بين البندين السابقين.

الربع الثالث 2015	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	
140.2	139.8	125.1	607.9	153.9	151.1	153.7	149.2	- تحويلات مدفوعة للخارج
-586.3	- 363.4	- 313.4	- 2,149.0	- 441.5	- 510.6	- 676.0	- 520.9	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
459.6	343.4	176.0	1765.4	301.2	409.9	540.5	513.8	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
101.0	103.4	99.1	690.9	210.4	163.6	159.0	157.9	- صافي التحويلات الرأسمالية
358.6	240.0	76.9	1,074.5	90.8	246.3	381.5	355.9	- صافي الحساب المالي
100.2	- 187.4	-27.8	- 27.9	4.4	1.8	- 35.0	0.9	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
6.3	62.8	-36.0	- 179.1	- 28.1	- 99.0	- 123.0	71.0	- صافي استثمار الحافظة
170.5	338.7	124.4	1268.7	158.4	421.1	501.1	188.1	- صافي الاستثمارات أخرى
81.6	25.9	16.3	12.8	-43.9	-77.6	38.4	95.9	- التغيير في الأصول الاحتياطية - (= ارتفاع)
123.9	18.4	134.7	383.6	140.3	100.7	135.5	7.1	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2015، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2015.

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

ملاحظة: تم تحديث بيانات أرباح ميزان المدفوعات بناء على تحديثات بيانات الحسابات القومية وبيانات ميزان المدفوعات السنوية لعام 2014

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,721 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 52.0%، واستثمارات حافظة 14.2%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 33.8%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 32.5% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" في الخارج "1,238 مليون دولار أكثر من استثمار غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودايع البنوك الفلسطينية في الخارج. وتوضّح الأرقام التفصيلية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين تزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,109 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,595 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 67.3%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 29.6%.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 459.6 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 123.9 مليون دولار.

7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثالث من العام 2015 نحو 5,959 مليون دولار. ولقد شكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.8%، واستثمارات الحافظة 18.6%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 66.4%، في حين شكّلت الأصول الاحتياطية 9.2% (انظر الجدول 7-3). وعلى مستوى القطاع، شكّلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى في إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 75.9%.

جدول 7-3: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الثاني والثالث 2015

(مليون دولار)

الرصيد في نهاية الربع الثالث 2015	الرصيد في نهاية الربع الثاني 2015	البند
5,959	5,917	مجموع الأصول
345	348	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,109	1,120	استثمارات الحافظة في الخارج
3,957	3,819	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3,937	3,793	منها: عملة وودائع
548	630	الأصول الاحتياطية
4,721	4,672	مجموع الخصوم
2,454	2,388	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
672	679	استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين
1,595	1,605	الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين
1,238	1,245	صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2015

صندوق 5: صادرات برامج الحماية الإلكترونية تعوّض انخفاض صادرات الأسلحة من إسرائيل

تناولت مجلة "الإيكونومست" البريطانية في أحد أعدادها مؤخراً موضوع ازدهار إنتاج وتصدير تقنيات وبرامج الحماية للحواسيب والإنترنت في إسرائيل. وذكرت المجلة أنّ قيمة صادرات إسرائيل من هذه التقنيات والبرامج تجاوز لأول مرة قيمة صادراتها من الأسلحة في العام الماضي⁴⁶. ولقد ساعد على هذا الأمر انخفاض قيمة صادرات إسرائيل من الأسلحة بمقدار مليار دولار بين العامين 2013 و2014 لتصل إلى 5.7 مليار دولار. بالمقابل ارتفعت قيمة صادرات برامج الأمن والحماية والرقابة الإلكترونية ووصلت إلى 6 مليار دولار في العام 2014. وتذكر المجلة أنّ هذا المبلغ يعادل نحو عُشر قيمة مبيعات الشركات الأخرى في العالم التي تقوم بإنتاج وتطوير برامج أمان مشابهة. ولقد جاء جزء كبير من صادرات إسرائيل من هذه البرامج من شركة واحدة هي "Check Point" التي بلغت قيمة مبيعاتها 1.5 مليار دولار.

لعب زيادة الوعي بأهمية الحماية من تسرب المعلومات وهجوم الفيروسات الإلكترونية دوراً مهماً في ارتفاع الطلب العالمي على برامج وتقنيات الحماية الإسرائيلية. ولقد استطاعت شركات الأمن الإلكتروني الإسرائيلية، والتي تضاعف عددها خلال السنوات الخمس الماضية ووصل إلى 300 شركة، الاستفادة من السمعة الأمنية الإسرائيلية، ومن افتتاح 280 شركة عالمية لفروع بحث وتطوير لها في إسرائيل. كما استفادت هذه الشركات من الدعم الحكومي، وبشكل خاص من التدريب المجاني والخبرات التي يحصل عليها مهندسو البرمجيات أثناء خدمتهم الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، وبشكل خاص في الوحدة الأمنية/الاستخباراتية التي تدعى "وحدة 8200" وهي فريق متخصص في أمور الرقابة والحروب الإلكترونية.

تتطرق المقالة في النهاية إلى التحوّل الذي عيّر عنه عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين من أن يتحول الازدهار هذا إلى مجرد فقاعة فارغة: ذلك لأن كل شاب يغادر الوحدة 8200 يعتقد أنه سوف يصبح مليونيراً بين عشية وضحاها، وحالما يتم تأسيس الشركة تجد هناك من يقيّمها بمقدار 5 مليون دولار حتى قيل أن تبدأ بإنتاج شيء ما ذو قيمة". على أنّ هناك آراء أخرى تحتاج بأنّ جذور هذا الازدهار راسخة، بدليل أنّ ثمانية شركات إسرائيلية ناشئة في حقل الأمن الإلكتروني تم بيعها لمستثمرين أجانب في العام الماضي بقيمة 700 مليون دولار.

⁴⁶ The Economist: "Israel's computer-security firms: cyber boom or cyber bubble?" August 1, 2015
<http://www.economist.com/node/21660112>

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2014

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 ^d
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)															
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421	4,550
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719	2,790
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702	1,760
سوق العمل															
-عدد العاملين(ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885	917
-نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6	45.8
- معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	26.9
الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7
قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9
الحسابات القومية ^a															
- الناتج المحلي إجمالي (مليون دولار)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,765.8
الإنتفاق الأسري	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,522.5	11,599.0
الإنتفاق الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,578.3
إنتفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	540.1	674.8
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,375.1
الناتج المحلي للفرد (دولار)															
بالأسعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,973.4
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,734.6
التجارة الخارجية ^b (مليون دولار)															
الصادرات السلعية	712.8	526.1	410.2	452.1	525.3	581.7	629.8	903.6	974.9	929.4	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	2,018.7
الواردات السلعية	2,526.2	2,269.9	1,859.7	2,229.3	2,850.3	3,231.6	3,328.7	3,803.2	4,145.4	4,365.7	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	7,071.0
صافي الميزان السلعي	(1,813.4)	(1,743.8)	(1,449.5)	(1,777.2)	(2,325.0)	(2,649.9)	(2,698.9)	(2,899.6)	(3,170.5)	(3,436.3)	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(5,052.3)
الصادرات الخدمية	172.2	89.8	67.6	63.0	71.5	141.6	106.5	162.7	190.1	203.9	257.3	306.9	323.2	315.7	279.3
الواردات الخدمية	369.2	426.3	373.9	287.1	287.1	342.3	354.7	480.9	499.9	577.5	650.9	622.6	725.2	751.0	710.1

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 ^d
صافي الميزان الخدمي	(197.0)	(336.5)	(306.3)	(224.1)	(215.6)	(200.7)	(248.2)	(318.2)	(309.8)	(373.6)	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(430.8)
الحساب الجاري		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)	(1,387)
أسعار الصرف والتضخم															
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.611	3.577
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.093	5.046
معدل التضخم (%) ^c	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.725	1.733
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)															
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548	1,900	2,176	2,240	2,320	2,787
النفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,961	3,047	3,250	3,438
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168	164
فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)	(651)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358	1,233
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259	418
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	61,73	1,883	2,213	2,483	2,376	2,422
القطاع المصرفي (مليون دولار)															
موجودات/مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,191	11,822
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,360	1,467
الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,304	8,935
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480	4,896

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

a. هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في 2015 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل انظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

b. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

c. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

d. أرقام 2014 هي بيانات أولية عرضة للتقحيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

